

# اللجنة المصرفية

## الخطوط التوجيهية رقم 25/03 المؤرخة في 08 جويلية 2025 المتعلقة بالتقييم الذاتي لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ النهج القائم على المخاطر

### الفهرس

4	1. مقدمة.....
4	2. المراجع القانونية والتنظيمية.....
5	3. التعريفات.....
7	4. النهج القائم على المخاطر.....
8	5. الإطار العام لتقييم المخاطر.....
8	1.7. أهداف تقييم المخاطر.....
8	2.7. عوامل الخطر.....
9	6. المبادئ الأساسية لتقييم المخاطر.....
9	1.6. تقييم من مستويين.....
8	2.6. مبدأ التناسب.....
8	3.6. مسؤولية المؤسسة الخاضعة.....
10	4.6. مبادئ منهجية أخرى.....
10	7. دورة النهج القائم على المخاطر.....
10	1.7. تحديد المخاطر المتأصلة.....
10	1.1.7. فهم التهديدات ونقاط الضعف.....
11	2.1.7. تحليل عوامل الخطر.....
15	2.7. تقييم المخاطر.....
15	1.2.7. تعريف مقاييس التصنيف (الاحتمال والتأثير).....
16	2.2.7. ترجيح عوامل الخطر.....
17	3.2.7. حساب درجة المخاطر الإجمالية.....
17	4.2.7. مصفوفة المخاطر ورسم الخرائط.....
17	3.7. تدابير التخفيف من المخاطر والضوابط الرئيسية.....
19	4.7. تقييم المخاطر المتبقية.....

19.....	5.VII. الخطوات الرئيسية التي يجب اتباعها بعد تقييم المخاطر.....
20.....	VIII. توثيق وتحديث تقييم المخاطر.....
20.....	1.VIII. توثيق تقييم المخاطر.....
20.....	2.VIII. تحديث تقييم المخاطر.....
21.....	IX. الحوكمة والرقابة الداخلية.....
21.....	1.IX. الأدوار والمسؤوليات.....
22.....	2.IX. السياسات والإجراءات.....
23.....	3.IX. النظم والأدوات التكنولوجية.....
23.....	4.IX. الضوابط الداخلية.....
24.....	5.IX. تدريب المستخدمين.....
24.....	X. تطبيقات وسياقات محددة.....
24.....	1.X. خصوصيات إدارة مخاطر BA/FT/FPADM لبريد الجزائر.....
25.....	2.X. خصوصيات المؤسسات المالية وأثرها على التقييم الذاتي للمخاطر.....
25.....	1.2.X. الحد من عمليات المؤسسات المالية.....
25.....	2.2.X. التقييم الذاتي للمخاطر الخاص بالمؤسسات المالية.....
27.....	XI. مراجعة وتحديث الخطوط التوجيهية.....
28.....	الملاحق.....
28.....	الملحق 1: أنماط ومؤشرات تنبيه مخاطر BA/FT/FPADM.....
28.....	1.1. أنماط تبييض الأموال (BA).....
28.....	2.1. أنماط تمويل الإرهاب (FT).....
29.....	3.1. أنماط تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (FPADM).....
29.....	4.1. مؤشرات التنبيه.....
32.....	الملحق 2: أدوات التنفيذ العملية.....
32.....	1.2. دراسات حالات تطبيقية.....
34.....	2.2. شبكة تصنيف المخاطر القياسية.....
36.....	3.2. نموذج مصفوفة التقييم الذاتي لفعالية الرقابة.....
37.....	4.2. مخططات التدفق والجداول الملخصة.....
38.....	5.2. إدارة البيانات لتقييم المخاطر.....

## قائمة الاختصارات

النهج القائم على المخاطر	ABR
تبييض الأموال/تمويل الإرهاب/تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل	BA/FT/FPADM
العناية الواجبة للزبائن	CDD
الاحطار بالشبهة	DDS
خلية معالجة الاستعلام المالي	CTRF
العناية الواجبة المعززة	EDD
التقييم الوطني للمخاطر	ENR
التقييم القطاعي للمخاطر	ESR
مجموعة العمل المالي	GAFI
مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط و شمال افريقيا	GAFIMOAN
مؤشرات الأداء الرئيسية	KPI
مؤشرات المخاطر الرئيسية	KRI
أعرف زبونك	KYC
مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل	LAB/FT/FPADM
مسؤول الامتثال في مجال الوقاية و مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.	MLRO
الأشخاص المعرضون سياسيا	PEPs

## ا. مقدمة

وفقا للأحكام السارية بشأن الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، يتعين على المؤسسات الخاضعة أن يكون لديها مستوى كاف من الفهم لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتعرض لها. وهذا شرط أساسي لتنفيذ نظام وقاية قائم على المخاطر.

للقيام بذلك، يجب على المؤسسات الخاضعة إجراء تقييم ذاتي لتعرضهم لمخاطر BA/FT/FPADM المتعلقة بمنتجاتهم وخدماتهم وقنوات التوزيع وزبائنهم وعلاقات أعمالهم والمناطق الجغرافية وأي عوامل أخرى ذات صلة على أساس معايير محددة مسبقا.

إن وجود تقييم موثق ومحدث بانتظام للمخاطر، يسمح للمؤسسات الخاضعة من الوفاء بالتزاماتها بفعالية فيما يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، وذلك من خلال تخصيص مواردها بشكل مناسب.

إن هذه الخطوط التوجيهية الصادرة عن اللجنة المصرفية، والتي تحدد الإطار المنهجي لتنفيذ التقييم الذاتي لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ النهج القائم على المخاطر، مخصصة للمؤسسات الخاضعة لإشرافها.

## II. المراجع القانونية والتنظيمية

- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966، المعدل والمتمم، يتضمن قانون العقوبات؛
- القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذو الحجة 1425 الموافق 6 فبراير 2005، المعدل والمتمم، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها؛
- القانون رقم 23-09 المؤرخ في 3 ذو الحجة 1444 الموافق 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي.
- المرسوم التنفيذي رقم 23-429 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1445 الموافق 29 نوفمبر 2023، يتعلق بالسجل العمومي للمستفيدين الحقيقيين للأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري؛
- المرسوم التنفيذي رقم 23-430 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1445 الموافق 29 نوفمبر 2023، يحدد شروط وكيفيات ممارسة سلطات الضبط و / أو الرقابة و/أو الاشراف مهامها في مجال الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل، تجاه الخاضعين؛

- المرسوم التنفيذي رقم 24-24 المؤرخ في 17 محرم 1446 الموافق 23 يوليو 2024، يحدد شروط و كفاءات قيام الخاضعين بوضع و تنفيذ برامج الرقابة الداخلية في إطار الوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- المرسوم التنفيذي رقم 25-101 المؤرخ في 12 رمضان 1446 الموافق 12 مارس 2025، يتعلق بإجراءات تجميد و/أو الحجز على الأموال والممتلكات في إطار الوقاية من تمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 25-102 المؤرخ في 12 رمضان 1446 الموافق 12 مارس 2025، يحدد تشكيلة لجنة متابعة العقوبات الدولية المستهدفة وتنظيمها وسيرها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 25-103 المؤرخ في 12 رمضان 1446 الموافق 12 مارس 2025، يحدد كفاءات التسجيل في القائمة الوطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية والشطب منها والآثار المترتبة على ذلك؛
- نظام بنك الجزائر رقم 24-03 المؤرخ في 18 محرم 1446 الموافق 24 يوليو 2024، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها؛
- تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2024 المؤرخة في 24 نوفمبر 2024، تتعلق بالعناية الواجبة؛
- تعليمة بنك الجزائر رقم 04-2024 المؤرخة في 24 نوفمبر 2024، تتعلق بالتحويلات الإلكترونية.
- الخطوط التوجيهية رقم 02/2024 المؤرخة في 28 نوفمبر 2024، تتعلق بتدابير تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين والتحقق منها؛
- الخطوط التوجيهية رقم 01/2025 المؤرخة في 6 أبريل 2025، تتعلق بتدابير التجميد و/أو المصادرة للأموال والممتلكات في إطار العقوبات المالية المستهدفة؛
- الخطوط التوجيهية رقم 02/2025 المؤرخة بتاريخ 26 مايو 2025، تتعلق بالعناية الواجبة.

### III. التعريفات

لأغراض هذه المبادئ التوجيهية، يتم تعريف المصطلحات التالية على النحو التالي:

- **المؤسسات الخاضعة:** البنوك والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع والخدمات المالية لبريد الجزائر.
- **النهج القائم على المخاطر:** مجموعة من التدابير والإجراءات لتحديد وتقييم وفهم وتخفيف مخاطر تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- **أدوات تخفيف المخاطر:** جميع التدابير والضوابط الداخلية (السياسات والإجراءات والأنظمة والمستخدمين والوسائل والموارد...) التي تضعها المؤسسة الخاضعة للحد من تعرضها لمخاطر BA/FT/FPADM وتأثيرها. ويجب تقييم فعالية أدوات تخفيف المخاطر هذه بشكل دوري.

- **عوامل المخاطر:** العناصر الرئيسية التي تؤثر على مستوى مخاطر BA/FT/FPADM لعلاقة أعمال أو معاملة (على سبيل المثال، الزبون أو المنتج أو القناة أو الجغرافيا أو العملية).
- **مصفوفة المخاطر:** أداة لتمثيل مستويات المخاطر بصريا، وعادةً ما يتم فيها الربط بين احتمالية حدوث خطر وتأثيره المحتمل، وغالبا ما تستخدم لرسم خرائط المخاطر.
- **MLRO مسؤول الإبلاغ عن تبييض الأموال:** مسؤول الامتثال في مجال الوقاية ومكافحة BA/FT/FPADM المعين داخل المؤسسة الخاضعة، نقطة الاتصال الرئيسية مع السلطات المختصة.
- **التناسب:** المبدأ الذي بموجبه يجب تكييف تدابير مكافحة BA/FT/FPADM (العناية الواجبة، الضوابط) مع مستوى المخاطر المحددة، أي أكثر صرامة للمخاطر المرتفعة وأكثر مرونة للمخاطر المنخفضة.
- **المخاطر:** بشكل عام، يتم تعريف الخطر على أنه مزيج من احتمال وقوع حدث ومدى العواقب والخسائر التي قد يسببها هذا الحدث. وفي سياق تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، يقصد بالخطر التهديدات ونقاط الضعف التي تؤدي إلى خطر استخدام المؤسسة الخاضعة لتسهيل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- **المخاطر المتأصلة:** الخطر المتأصل هو الخطر الجوهري المتعلق بحدث أو موقف كان موجودا قبل تنفيذ الضوابط أو تدابير التخفيف.
- **المخاطر المتبقية:** المخاطر المتبقية هي درجة الخطر التي تستمر بعد تنفيذ تدابير وضوابط التخفيف.
- **إدارة المخاطر:** إدارة المخاطر هي عملية تحديد المخاطر وتقييمها وتطوير الوسائل المناسبة للتخفيف منها وإدارتها. كما يتضمن تحديد الأولويات ومعالجة / التحكم في التعرض للمخاطر وتحديد الأولويات. وفي إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، فهي عملية تنطوي على تحديد مخاطر BA/FT/FPADM وتقييم هذه المخاطر وتنفيذ أساليب إدارة وتخفيف المخاطر التي تم تحديدها.
- **التهديدات:** الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات التي تسعى لارتكاب أنشطة BA/FT/FPADM، والأموال أو الأصول المستخدمة والأساليب التي تعمل بها.
- **أنماط BA/FT/FPADM:** الأساليب والتقنيات التي يستخدمها المجرمون لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومعرفتها ضرورية لتحديد المخاطر.
- **نقاط الضعف:** خصائص النظام أو الضوابط أو التدابير التي تجعلها عرضة للاستغلال من قبل العناصر الإجرامية وجذابة لعمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.
- **التأثيرات:** شدة الضرر الذي يمكن أن يحدث إذا تحققت مخاطر BA/FT/FPADM (أي التهديدات ونقاط الضعف).

#### IV. النهج القائم على المخاطر

النهج القائم على المخاطر (ABR)، في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، هو أداة إشرافية تستخدمها كل من السلطات التنظيمية والإشرافية المختصة والمؤسسات الخاضعة لتحديد وتقييم وفهم المخاطر المتأصلة التي يتعرض لها الخاضعون، واتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف منها بشكل فعال.

هذا النهج يهدف إلى دعم تطوير تدابير وقائية وتخفيفية تتناسب مع مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المحددة. ينعكس ذلك في كيفية تخصيص المؤسسات الخاضعة لموارد الامتثال، وتنظيم هيكل الرقابة الداخلية لديها، وتنفيذ السياسات والإجراءات للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك، عند الاقتضاء، على مستوى المجموعة.

ويشمل النهج القائم على المخاطر ما يلي:

1- تقييم المخاطر المتأصلة في أنشطة المؤسسات الخاضعة مع مراعاة عوامل معينة:

- طبيعة المنتجات والخدمات وطرق التسليم وقنوات التوزيع.
- الجوانب الجغرافية؛
- ملف الزبائن وعلاقات الأعمال؛
- عوامل أخرى ذات صلة.

2- التخفيف من المخاطر من خلال تنفيذ الضوابط والتدابير التي تتناسب مع المخاطر المحددة؛

3- الحفاظ على معلومات محدثة عن هوية الزبائن وعلاقات الأعمال وكذلك وكلائهم والمستفيدين الحقيقيين.

4- المراقبة المستمرة للعمليات وعلاقات الأعمال وفقا لدرجة المخاطر المقيمة.

## ٧. الإطار العام لتقييم المخاطر

### ٧.١. أهداف تقييم المخاطر

إن الهدف الرئيسي من تقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل هو وضع عملية لإدارتها، من خلال تحديد المخاطر العامة والخاصة التي تتعرض لها المؤسسات الخاضعة ووضع تدابير فعالة للتخفيف من حدتها وتحديد المخاطر المتبقية.

ويتم استخدام نتائج تقييم المخاطر من أجل:

- تحديد الثغرات أو الفرص لتحسين سياسات وإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الرغبة في المخاطرة، من خلال وضع أنظمة مراقبة مناسبة وتخصيص الموارد الكافية؛
- مساعدة الإدارة في فهم نظام التشغيل وهيكلك المؤسسة الخاضعة وجودة الامتثال، من خلال تدابير LAB/FT/FPADM ، بالإضافة إلى مدى ملاءمتها لمستوى المخاطر؛
- تحديد الاستراتيجيات والسياسات لتقليل المخاطر المتبقية التي قد تتعرض لها المؤسسة الخاضعة؛
- مساعدة الإدارة على إدراك المخاطر والثغرات الرئيسية في السياسات والضوابط الداخلية، واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذه الثغرات وتحديد أولويات تنفيذها؛
- تخصيص الموارد المتاحة للمؤسسة الخاضعة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بطريقة أكثر فعالية وتناسباً مع طبيعة المخاطر التي تتعرض لها، بدلا من تطبيق نفس الإجراءات والجهود على جميع المنتجات والخدمات التي تقدمها.

### ٧.٢. عوامل الخطر

لتحديد وتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتعرض لها، يجب على المؤسسة الخاضعة أن تأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل التي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

- طبيعة نشاطاتها وحجمها وتنوعها وتعقيدها؛
- الأسواق المستهدفة للمؤسسة الخاضعة؛
- هوية زبائنها وطبيعة أنشطتهم، بما في ذلك الزبائن الذين تم تحديدهم بالفعل على أنهم معرضون لمخاطر مرتفعة؛

- حجم معاملاتها، مع مراعاة النشاط المعتاد للمؤسسة الخاضعة وخصائص زبائنها؛
- الولايات القضائية التي تتعرض لها المؤسسة الخاضعة، إما من خلال أنشطتها الخاصة أو من خلال أنشطة زبائنها، ولا سيما الولايات القضائية التي تكون فيها المخاطر أعلى نسبيًا، و/أو الولايات القضائية التي تكون فيها مستويات الفساد أو الجريمة المنظمة أعلى نسبيًا، و/أو تكون فيها ضوابط مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل قاصرة وتلك المدرجة في قائمة فرقة العمل المالي GAFI؛
- خصائص المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة الخاضعة وتقييم نقاط الضعف الناتجة عن كل خدمة ومنتج وقنوات توزيع؛
- استنتاجات التدقيق الداخلي والأحكام التنظيمية المعمول بها؛
- التهديدات والمخاطر ونقاط الضعف المحددة في التقييم الوطني للمخاطر أو المخاطر القطاعية التي تحددها السلطات المختصة.

## VI. المبادئ الأساسية لتقييم المخاطر

يشكل تقييم المخاطر أساس النهج القائم على المخاطر الذي تتبعه المؤسسة الخاضعة. وينبغي أن يُمكنها من فهم كيفية ومدى تعرضها لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وغالبًا ما يُفضي هذا التقييم إلى تصنيف مُصمم للمخاطر، مما يُساعد المؤسسات الخاضعة على تحديد مستوى موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل اللازمة للتخفيف من تلك المخاطر. ويجب توثيق هذا التقييم بشكل صحيح، وتحديثه باستمرار، وإبلاغه للمستخدمين المعنيين في المؤسسة الخاضعة.

### VI.1. تقييم من مستويين

يجب على المؤسسات الخاضعة أن تكون على دراية بمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل على مستويين:

- **التقييم العام للمخاطر:** يتم إجراؤه على مستوى مؤسستهم، بهدف تحديد المخاطر التي يعرضهم لها نشاطهم، وتحديد نظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بما يتناسب مع هذه المخاطر.

- **تقييم المخاطر الفردية:** يتم إجراؤه على مستوى كل زبون يقيمون معه علاقة أعمال أو ينفذون نيابة عنه معاملة عرضية، من أجل تحديد مخاطر BA/FT/FPADM المحددة المتعلقة بهذا الزبون وبالتالي تكييف تدابير العناية الواجبة لتطبيقها عليه.

هذان المستويان من التقييم (التقييم العام والتقييم الفردي لمخاطر BA/FT/FPADM) مترابطان ويجب أن يكونا متناسقين لضمان إدارة المخاطر بشكل فعال ومتناسب.

## 2.VI. مبدأ التناسب

يسمح مبدأ التناسب بتصميم تقييم المخاطر وفقا لطبيعة أنشطة المؤسسة الخاضعة وتعقيدها وحجمها. بالنسبة للمؤسسات الأصغر أو الأقل تعقيدا (على سبيل المثال عندما يكون زبائن المؤسسة في فئات متشابهة و/أو حيث يكون نطاق المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة الخاضعة محدودا للغاية)، يمكن استخدام تقييم بسيط للمخاطر. وعلى العكس من ذلك، عندما تكون منتجات وخدمات المؤسسة الخاضعة أكثر تعقيدا، أو عندما تكون هناك العديد من الشركات التابعة أو الفروع التي تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات، و/أو عندما تكون قاعدة زبائنها أكثر تنوعا، ستكون هناك حاجة إلى عملية تقييم مخاطر أكثر تعقيدا.

## 3.VI. مسؤولية المؤسسة الخاضعة

وفقا لأحكام القانون رقم 01-05 المعدل والمتمم، ونظام بنك الجزائر رقم 03-24 التي تهدف إلى الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها، ووفقا للتوصية الأولى لمجموعة العمل المالي (GAFI)، يجب على المؤسسات الخاضعة اعتماد نهج قائم على المخاطر في مكافحة BA/FT/FPADM. وعليه:

- كل مؤسسة خاضعة مسؤولية مسؤولية كاملة عن إجراء التقييم الذاتي لمخاطر BA/FT/FPADM؛
- مجلس الإدارة (أو مجلس المراقبة) والمديرية العامة/ أو مجلس المديرين هما الضامنان لتنفيذ وفعالية النهج القائم على المخاطر (ABR)؛
- يجب أن تشارك المديرية العامة للمؤسسة الخاضعة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها ويجب أن تتأكد من وجود الوسائل اللازمة والأنظمة المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر. خاصة عندما يتعلق الأمر بتخصيص موارد إضافية للمناطق الأكثر خطورة؛
- يجب على المؤسسات الخاضعة ضمان المراقبة المستمرة لأنشطة علاقات الأعمال، ومع ذلك، سيتم تكييف تفاصيل هذه الرقابة مع طبيعة مخاطر BA/FT/FPADM التي تواجهها ونوع المنتجات التي تقدمها.

## 4.VI. مبادئ منهجية أخرى

لكي يكون تقييم المخاطر فعالا، يجب أن يستند إلى منهجية تفي بالشروط التالية:

- يجب أن تستند إلى بيانات ومعلومات كمية ونوعية ذات صلة وتتلاءم مع طبيعة وتعقيد أنشطة المؤسسة الخاضعة؛
- يجب أن تعكس الرغبة في المخاطرة واستراتيجية LAB/FT/FPADM المعتمدة من قبل هيئة المداولة للمؤسسة الخاضعة؛
- ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة من المصادر الداخلية ذات الصلة، مثل الاستبيانات الداخلية المتعلقة بتحديد المخاطر والضوابط وكذلك استعراض تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛
- يجب أن يشمل تطويرها عددا معينا من الأشخاص، ولا سيما أولئك الذين يمارسون مهام مسؤول الرقابة على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتدقيق الداخلي (إن وجد) وكذلك جميع المستخدمين المعنيين بالأنشطة المتصلة بتدابير LAB/FT/FPADM والضوابط التي تم تنفيذها في هذا الإطار والإجراءات الداخلية؛
- يجب أن تأخذ في الاعتبار المعلومات ذات الصلة من مصادر خارجية، بما في ذلك التقييم الوطني للمخاطر أو أي تقييم مواضيعي للمخاطر والسلطات الإشرافية والسلطات المختصة الأخرى، بالإضافة إلى مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة إيغمونت وغيرها، عند الاقتضاء؛
- يجب أن تميز بوضوح بين مخاطر تبييض الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب ومخاطر تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- يجب أن تصف ترجيح عوامل الخطر وتصنيف المخاطر إلى فئات مختلفة وتحديد أولويات المخاطر؛
- يجب أن تقيم احتمالية حدوث المخاطر المحددة، وتحديد توقيتها وتأثيرها على المؤسسة الخاضعة؛
- يجب أن تأخذ في الاعتبار فعالية ضوابط مكافحة تبييض الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما وجود ضوابط كافية للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالزبائن أو المنتجات أو الخدمات أو المعاملات؛
- يجب أن تحدد فعالية تدابير تخفيف مخاطر مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تم وضعها باستخدام معلومات مثل تقارير التدقيق والامتثال أو تقارير المعلومات الإدارية؛
- يجب أن تحدد المخاطر المتبقية الناتجة عن المخاطر المتأصلة وفعالية تدابير التخفيف من مخاطر BA/FT/FPADM؛
- يجب أن تحدد، على أساس المخاطر المتبقية والرغبة في المخاطرة، ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع ضوابط إضافية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- يجب توثيقها وتقييمها وتحديثها بشكل منتظم وإبلاغها إلى الإدارة والمستخدمين المعنيين داخل المؤسسة الخاضعة؛

- يجب اختبارها وتدقيقها للتحقق من فعاليتها واتساق طريقة إدارة المخاطر ونتائجها فيما يتعلق بالالتزامات النافذة.

## VII. دورة النهج القائم على المخاطر

إن النهج القائم على المخاطر في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل يعني أنه يجب على المؤسسات الخاضعة لتحديد وتقييم وفهم مخاطر BA/FT/FPADM التي تتعرض لها، واتخاذ تدابير للتخفيف منها بشكل فعال. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يشمل الخطوات التالية:

الخطوة 1: تحديد المخاطر المتأصلة؛

الخطوة 2: تقييم المخاطر؛

الخطوة 3: تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر والضوابط الرئيسية؛

الخطوة 4: تقييم المخاطر المتبقية.

### VII.1. تحديد المخاطر المتأصلة

تتمثل الخطوة الأولى المهمة في تطبيق النهج القائم على المخاطر في تحديد وفهم المخاطر المتأصلة في BA/FT/FPADM التي تتعرض لها المؤسسة الخاضعة.

#### VII.1.1. فهم التهديدات ونقاط الضعف

- التهديدات: تحليل المصادر المحتملة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (على سبيل المثال، التصنيفات الإجرامية الوطنية والدولية، وأنشطة الجريمة المنظمة، والتهديدات الإرهابية). يجب أن يستند هذا التحليل إلى المعلومات المقدمة من التقييم الوطني للمخاطر (ENR)، وتقييمات المخاطر القطاعية (ESR)، وخلية معالجة الاستعلام المالي، وأنماط مجموعة العمل المالي وتقارير التغذية العكسية (DDS، تقارير التدقيق)؛

- نقاط الضعف: تقييم نقاط الضعف التي يمكن أن تستغلها التهديدات. وهذا يشمل نقاط الضعف الداخلية والخارجية.

➤ نقاط الضعف الداخلية: نقاط الضعف الخاصة بالمؤسسة الخاضعة، مثل:

✓ المنتجات / الخدمات: المنتجات النقدية، والقروض الرهنية المعقدة، وخدمات تحويل الأموال السريعة، والمنتجات عبر الحدود، وما إلى ذلك؛

✓ **قنوات التوزيع:** القنوات الرقمية التي لا تحتوي على مصادقة قوية، أو منصات الخدمة عبر واجهات مفتوحة دون مراقبة كافية، أو شبكات أجهزة الصراف الآلي أو نقاط البيع بدون تدابير أمنية متقدمة لجمع المعلومات، وما إلى ذلك؛

✓ **نقاط الضعف في عملية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:** نقص المستخدمين المؤهلين، وعدم كفاية التدريب، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات القديمة أو غير المتكاملة، وإجراءات KYC/CDD السطحية، ومراقبة المعاملات بناء على عتبات ثابتة فقط وليس على السلوك، والتأخير المفرط في الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وما إلى ذلك.

➤ **نقاط الضعف الخارجية:** العوامل البيئية أو السياقية التي تزيد من التعرض للمخاطر، مثل: التغيير في الإطار القانوني والتنظيمي غير القوي، وضعف البنى التحتية لتحديد الهوية، والتنبيهات التي تشير إلى القطاعات الاقتصادية التي تتسلل إليها الجريمة بشكل كبير، وما إلى ذلك.

يساعد هذه التقاطع على فهم أن المخاطر المتأصلة (بدون ضوابط) هي نتيجة مباشرة لاحتمالية تحقق تهديد ما ومدى نقاط الضعف لدى المؤسسة الخاضعة التي يمكن أن يستغلها هذا التهديد. ويؤدي التهديد الكبير المقترن بمستوى عالٍ من الضعف إلى مخاطر متأصلة أعلى.

## 2.1.VII. تحليل عوامل الخطر

في إطار إجراء التقييم الذاتي للمخاطر المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، يجب على المؤسسة الخاضعة تحديد عوامل الخطر بشكل صحيح من أجل تقييم المخاطر التي تنطوي عليها بشكل فعال. غالباً ما تظهر المخاطر نفسها على أنها مجموعات من عوامل الخطر هذه. فعلى سبيل المثال، قد ينشأ خطر من الترابط بين الزبون والولايات القضائية التي ينشأ منها أو التي يعمل فيها، أو من العلاقة بين المنتج وقناة التوزيع.

قد تنظر المؤسسات الخاضعة في مجموعة واسعة من عوامل الخطر، باستخدام مجموعة متنوعة من المصادر، مثل:

- البيانات والمعلومات من المصادر الداخلية ذات الصلة، بما في ذلك مسؤول الامتثال لمكافحة  
:BA/FT/FPADM

- المعلومات الواردة من المصادر الوطنية، بما في ذلك نتائج التقييم الوطني للمخاطر أو التقييم القطاعي للمخاطر أو أي تقييم مواضيعي للمخاطر فيما يتعلق باتجاهات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل

انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات القطاعية، وكذلك المذكرات أو التعاميم الصادرة عن السلطات المختصة؛

- معلومات من منشورات المنظمات الدولية مثل مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة إيغمونت وغيرها.

عند تقييم المخاطر المتأصلة، يجب على المؤسسة الخاضعة لتقييم زبائنها وعلاقات أعمالها، والمنتجات والخدمات التي تقدمها، وتحديد مجالات النشاط المراد تقييمها بما في ذلك وحدات الأعمال والكيانات القانونية والأقسام والبلدان والمناطق. وللقيام بذلك، ينبغي أن تستخدم معلومات كمية ونوعية مستكملة عن أنواع الزبائن وعددهم، وحجم المعاملات المتعلقة بأنواع الزبائن، وحجم الأعمال حسب المنتج والخدمات، والمواقع الجغرافية.

في ما يلي، نقدم أمثلة على عوامل الخطر الرئيسية التي يجب أن تأخذها المؤسسات الخاضعة في الاعتبار عند تقييم مخاطر BA/FT/FPADM.

#### أ. عوامل الخطر المتعلقة بالزبون

قبل الدخول في علاقة أعمال مع الزبون، وبشكل منتظم طوال العلاقة، يجب على المؤسسة الخاضعة مراجعة خصائص الزبون والغرض والطبيعة المقصودة لعلاقة الأعمال (فهم أنشطة الزبون ونموذج عمله) لتحديد مستوى مخاطر BA/FT/FPADM التي يمثلها.

والواقع أن بعض نماذج الأعمال أو الخصائص تنطوي على مخاطر متأصلة مرتفعة ويجب أخذها في الاعتبار عند تقييم المخاطر الإجمالية المرتبطة بالزبون أو علاقة الأعمال. قد تشمل مخاطر الزبائن ما يلي:

- تصنيف الزبون: الأشخاص الطبيعيون (الأفراد والتجار والطلاب)، والأشخاص المعنويون (الشركات التجارية، والجمعيات، والمؤسسات، والهيئات العامة)، والأشخاص المعرضون سياسياً، والشركات الصورية، والهيكل القانونية المعقدة، وما إلى ذلك؛
- ملف تعريف الزبون: الإقامة والجنسية والمهنة ومصدر الدخل والثروة وتاريخ علاقات الأعمال وما إلى ذلك؛
- سلوك الزبون: الإحجام عن تقديم المعلومات، والمعاملات دون مبرر اقتصادي واضح، ومحاولات إجراء معاملات معقدة أو غير عادية، وما إلى ذلك.

## أمثلة على مؤشرات المخاطر المرتفعة

- تولد أنشطة الزبون تدفقات نقدية للمعاملات التي لا تتم تسويتها عادة نقدا.
- عادة ما يرتبط النشاط بمخاطر عالية للفساد.
- يرتبط النشاط بمخاطر عالية ل BA/FT/FPADM (مثل الأصول الافتراضية والتحويلات).
- ويتم تنفيذ النشاط من خلال هياكل غير شفافة ومعقدة يبدو أنه لا يوجد مبرر مشروع لها.
- فئات الزبائن المشاركين في أنشطة شديدة التنظيم والإشراف وكذلك أولئك الذين يشاركون في أنشطة غير منظمة.
- الكيان لديه هيكل معقد يخفي هوية المستفيدين الحقيقيين.
- الكيانات غير المقيمة، وخاصة تلك التي لها صلات بالولايات القضائية الخارجية وعالية المخاطر.

## ب. عوامل الخطر المتعلقة بالمنتجات والخدمات والمعاملات

يجب على المؤسسة الخاضعة لتحديد وتقييم المخاطر المتأصلة في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المرتبطة بأنواع المنتجات والخدمات والمعاملات. هذه المخاطر تعتمد على العوامل الكمية والنوعية المتعلقة بشكل خاص بما يلي:

- **طبيعة المنتج / الخدمة:** خدمات تحويل الأموال، منتجات التأمين على الحياة، القروض الرهنية، إدارة الثروات، المنتجات الاستثمارية، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، إلخ؛
- **الطبيعة غير القابلة للتحديد:** المنتجات التي تجعل من الصعب تحديد هوية الزبون أو المستفيد الحقيقي؛
- **سرعة المعاملات:** المنتجات التي تسمح بتحويل الأموال بسرعة ولا رجعة فيها؛
- **تركز على سهولة السحب / التحويل:** المنتجات التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد أو أوراق مالية (مثل حسابات الودائع تحت الطلب ذات الأحجام الكبيرة من المعاملات النقدية، وسندات الصندوق مجهولة المصدر، وبطاقات مسبقة الدفع قابلة لإعادة الشحن ذات الحدود العالية، والشيكات المصرفية ذات المبالغ الكبيرة، وما إلى ذلك).

## أمثلة على العوامل الكمية

- عدد المنتجات والخدمات والمعاملات؛
- عدد الزبائن لكل منتج وخدمة؛

- حجم النشاط (رقم الأعمال) حسب المنتج والخدمة؛
- المدة التي يتم خلالها تنفيذ المعاملة.

### أمثلة على العوامل النوعية

بالنسبة لكل منتج، يجب مراعاة عوامل الخطر النوعية التي تميزه، مثل:

- **مستوى الشفافية أو التعتيم الذي يوفره المنتج أو الخدمة أو المعاملة:** غالبا ما يمكن استغلال المنتجات أو الخدمات التي تمكن أو تسهل بطبيعتها إخفاء هوية الزبون أو المستفيد الحقيقي لأغراض تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي يجب اعتبارها تشكل خطرا أكبر ل BA/FT/FPADM مقارنة بالمنتجات أو الخدمات الأخرى.

- **مدى تعقيد المنتج أو الخدمة أو المعاملة:** يجب على المؤسسات الخاضعة مراعاة التعقيدات المفاهيمية والتشغيلية والقانونية والتكنولوجية وغيرها من التعقيدات للمنتج أو الخدمة أو نوع المعاملة. تلك الأكثر تعقيدا أو الأكثر اعتمادا على التفاعلات بين أنظمة متعددة و / أو المشاركين في السوق قد تعرضهم لمستويات أعلى من مخاطر BA/FT/FPADM.

- **قيمة و/أو حجم المنتج أو الخدمة أو المعاملة:** يجب مراعاة ما إذا كان المنتج أو الخدمة تتيح معاملات عالية القيمة. على سبيل المثال، يجب اعتبار المنتج أو الخدمة التي تتطلب الكثير من النقود أكثر خطورة من المنتجات الأخرى التي لا يمكن تمويلها بهذه الطريقة.

يجب على المؤسسات الخاضعة أيضا توخي اليقظة بشأن طرق الدفع و / أو التمويل المقدمة: النقد والبطاقات مسبقة الدفع وما إلى ذلك. الخ.

### ج - عوامل الخطر المتعلقة بقنوات التوزيع

عند تقييم المخاطر المرتبطة بقنوات التوزيع، يجب على المؤسسات الخاضعة أن تولي اهتماما خاصا للقنوات، سواء كانت تتعلق بإدارة الزبائن وعلاقات الأعمال، أو بتوفير المنتجات أو الخدمات، التي من المحتمل أن تعزز عدم الكشف عن هويتها. قد تشمل هذه:

- **عدم وجود اتصال جسدي:** فتح حساب عن بعد، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، وما إلى ذلك؛
- **استخدام الوسطاء:** مقدمو الخدمات الذين قد يشكلون مخاطر إضافية إذا لم تكن يقظتهم كافية.
- **حجم العمليات:** القنوات التي تعالج حجما كبيرا من المعاملات الصغيرة.

أمثلة: القنوات غير المباشرة (خاصة في حالة عدم وجود ضمانات مثل وسائل تحديد الهوية الإلكترونية)، مثل الإنترنت أو الهاتف أو غيرها من خدمات أو تقنيات التواصل عن بعد؛ واستخدام وسطاء الدفع الخارجيين أو غيرهم من وسطاء المعاملات.

#### د - عوامل الخطر المتعلقة بالمنطقة الجغرافية

في التقييم العام للمخاطر، يجب تحديد العناصر ذات المخاطر العالية المرتبطة بالموقع الجغرافي للمؤسسة الخاضعة ومكاتبها التمثيلية والشركات التابعة لها وفروعها.

وكجزء من تقييم مخاطر علاقات الأعمال، من الضروري تحديد المكان الذي يستند إليه ما يلي:

- الزبون أو المستفيد الحقيقي.

- المكان الرئيسي للعمل أو النشاط الذي يولد أصول الزبون أو المستفيد الحقيقي.

وينبغي أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار المخاطر التي تشكلها الدول التي يرتبط بها الزبون بروابط تجارية أو مالية أو شخصية.

تشمل المعايير التي يجب مراعاتها ما يلي:

- البلدان التي حددتها مصادر موثوقة (مثل CTRF، GAFI، GAFIMOAN، وصندوق النقد الدولي، وما إلى ذلك) بأنها تعاني من أوجه قصور في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛

- البلدان الخاضعة للعقوبات أو الحظر أو التدابير المماثلة الصادرة عن المنظمات الدولية، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

- البلدان التي تقدم التمويل أو الدعم للأنشطة الإرهابية أو التي تعمل فيها منظمات إرهابية، تحددتها مصادر موثوقة؛

- البلدان التي حددتها، مصادر موثوقة، على أنها تعاني من مستويات كبيرة من الفساد أو غيره من الأنشطة الإجرامية؛

- المناطق التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي أو الإرهاب أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

## هـ - عوامل الخطر الأخرى

عوامل الخطر المعروضة في هذه الخطوط التوجيهية ليست شاملة. اعتماداً على طبيعة وتعقيد أعمال المؤسسة الخاضعة، قد تحتاج إلى مراعاة عوامل خطر محددة أخرى، مثل إدخال منتجات أو خدمات جديدة أو تقنيات جديدة أو عمليات تسليم، أو إنشاء فروع وشركات تابعة جديدة محلياً وخارجياً. فيما يلي بعض الأمثلة على عوامل الخطر الإضافية التي قد تأخذها المؤسسات الخاضعة في الاعتبار عند تحديد وتقييم تعرضها لمخاطر BA/FT/FPADM:

**التكنولوجيات الجديدة الابتكارية:** يجب على المؤسسات الخاضعة تحديد وتقييم مخاطر BA/FT/FPADM التي قد تنشأ عن استحداث منتجات جديدة وممارسات تجارية جديدة، بما في ذلك آليات التوزيع الجديدة واستخدام التكنولوجيات الجديدة أو الناشئة، فيما يتعلق بالمنتجات الجديدة أو القائمة؛

على سبيل المثال، يمكن استخدام طرق الدفع الجديدة، مثل المحافظ الإلكترونية أو البطاقات المدفوعة مسبقاً أو خدمات الدفع عبر الإنترنت أو المدفوعات عبر الهاتف المحمول، لتحويل الأموال بشكل أسرع أو دون الكشف عن هويتك.

**الأمن السيبراني:** يجب على المؤسسات الخاضعة تقييم مدى تعريض عملياتها التجارية و/أو زبائنها لخطر الاستغلال لغرض تبييض الأموال من أطراف ثالثة و/أو تمويل الإرهاب أو المنظمات غير القانونية، من خلال الهجمات الإلكترونية أو غيرها من الوسائل، مثل استخدام التقنيات الموزعة أو الشبكات الاجتماعية.

## 2.VII.. تقييم المخاطر

بمجرد أن تحدد المؤسسة الخاضعة جميع عوامل الخطر المتأصلة، يجب تعيين درجة لكل عامل محدد وتمثيله بصرياً.

وبالنسبة لكل فئة من فئات المخاطر، يجب مراعاة عدة متغيرات، والتي، سواءً بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها، قد تزيد أو تقلل من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تتعرض لها المؤسسة الخاضعة.

بالنسبة لكل عامل من عوامل الخطر، من الضروري:

- تقييم احتمالية حدوثه؛
- قياس التأثير المحتمل على المؤسسة الخاضعة.

## 1.2.VII. تعريف مقاييس التصنيف (الاحتمال والتأثير)

- يجب تحديد جداول تصنيف واضحة ومتسقة لتقييم احتمالية حدوث مخاطر BA/FT/FPADM وتأثيرها المحتمل على المؤسسة الخاضعة (المالي والقانوني وما إلى ذلك).
- **تنسيق المقياس:** من الضروري استخدام مقياس متناسق، على سبيل المثال على ثلاثة مستويات: مرتفع، متوسط، منخفض.

➤ **مرتفع:** مخاطر كبيرة جدا، احتمالية / تأثير كبير؛

➤ **متوسط:** مخاطر كبيرة، احتمالية / تأثير معتدل؛

➤ **منخفض:** مخاطر منخفضة، احتمالية / تأثير منخفض.

وتجدر الإشارة إلى أن مقياس التصنيف ثلاثي المستويات هذا مقدم كمثال. والأمر متروك لكل مؤسسة خاضعة لتحديد مقياس تصنيف المخاطر المناسب لحجمها وطبيعتها وأنشطتها. وبالتالي، يمكن للمؤسسة الخاضعة تصنيف المخاطر وفقاً للفئات: مرتفع، متوسط، منخفض، أو إضافة مزيج من هذه الفئات (مثل: متوسط-مرتفع، متوسطة-منخفض).

ويجب أن ترتبط معايير نوعية وكمية محددة مع كل مستوى لكل عامل خطر (انظر الملحق 2.2 شبكة تصنيف المخاطر القياسية).

- وينبغي أن يأخذ تقييم احتمالات وجود خطر متأصل في الاعتبار مدى انتشار التهديدات الخارجية المحددة وشدتها، فضلاً عن السهولة التي يمكن بها لهذه التهديدات أن تستغل مواطن الضعف المحددة للمؤسسة الخاضعة؛

- وينبغي أن يعكس تقييم الأثر المحتمل للخطر المتأصل العواقب (المالية والقانونية والتشغيلية وما إلى ذلك) إذا تم استغلال ضعف المؤسسة الخاضعة من قبل تهديد لتبييض الأموال و/أو تمويل الإرهاب و/أو تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

## 2.2.VII. ترجيح عوامل الخطر

يتطلب تقييم المخاطر المتأصلة أن تقوم المؤسسات الخاضعة بتحديد أوزان المخاطر لعوامل الخطر المختلفة، بناء على درجة أهميتها النسبية.

ولا توجد منهجية موحدة لتحديد أوزان المخاطر هذه، ولكن ينبغي للمؤسسات الخاضعة أن تنظر في أهمية عوامل الخطر المختلفة، في سياق نشاطاتها أو خصائص علاقات أعمالها.

والواقع أن الوزن المعطى لكل عامل من هذه العوامل من المرجح أن يختلف من منتج إلى آخر ومن زبون إلى آخر (أو من فئة من الزبائن إلى أخرى) ومن مؤسسة إلى أخرى. عند تقييم عوامل الخطر، يجب على المؤسسات الخاضعة التأكد مما يلي:

- لا ينبغي زيادة وزن أي عامل من العوامل؛
- أن تصنيف المخاطر لا يتأثر بالاعتبارات الاقتصادية أو الربحية؛
- أن الترجيح لا يسمح بالتقليل من أهمية عامل خطر مرتفع؛
- أن الحالات التي تحدد فيها التقييمات الوطنية والقطاعية عوامل الخطر المتزايدة لا يمكن أن تُسند إلى مستوى خطر أقل من قيمتها الحقيقية؛
- أن المؤسسة الخاضعة يمكنها "توجيه" المستوى المحسوب للمخاطرة أو أن مثل هذا القرار مبرر وموثق بشكل صحيح.

### 3.2.VII حساب درجة المخاطر الإجمالية

يجب تحديد درجة المخاطر الإجمالية المتأصلة لعلاقة أعمال أو نشاط من خلال الجمع بين الدرجات المخصصة لكل عامل خطر (الزبون، المنتج، قناة التوزيع، المنطقة الجغرافية، العملية). يمكن تحقيق هذا المزيج من خلال صيغ الترجيح التي تعكس الأهمية النسبية لكل عامل، أو من خلال طرق حساب أكثر تعقيدا تسمح بتدرج دقيق للمخاطر.

قد تتضمن هذه الأساليب تقنيات أو خوارزميات الاستيفاء لترجمة التقييمات الفردية إلى درجة مجمعة تسمح بتحديد أولويات المخاطر بدقة. يجب تحديد منهجية الحساب المختارة بوضوح وتوثيقها وتطبيقها بشكل متسق.

ولأغراض إجراء تحليل موضوعي لمواطن الضعف، يوصى بأن تستخدم المؤسسات الخاضعة بيانات كمية ومؤشرات رئيسية (مثل أحجام المعاملات والمبالغ حسب المنتج/القناة/الجغرافيا، وعدد علاقات الأعمال المعقدة) لتقييم تعرضها واحتمالات استغلالها.

### 4.2.VII مصفوفة المخاطر ورسم الخرائط

مصفوفة المخاطر عبارة عن جدول مزدوج المدخل يمثل المحور الأفقي (X) التأثير (على سبيل المثال ، من منخفض إلى مرتفع) ، ويمثل المحور الرأسي (Y) الاحتمال (على سبيل المثال ، من منخفض إلى مرتفع

جدا). يتم تلوين كل خلية عند تقاطع التأثير والاحتمال للإشارة إلى المستوى الكلي للمخاطر (على سبيل المثال، الأخضر للمنخفض جدا، والأصفر للمنخفض، والبرتقالي للمعتدل، والأحمر للمرتفع، والأحمر الداكن للمرتفع جدا). وهذا يسمح بالتصور السريع للمخاطر ذات الأولوية.

يسهل استخدام رسم خرائط المخاطر المرئية فهم المخاطر والتواصل معها على جميع مستويات المؤسسة الخاضعة.

- التمثيل المرئي: يجب تقديم نتائج تقييم المخاطر في شكل مصفوفة مخاطر وخرائط حرارية.
- مصفوفة المخاطر المتأصلة / التأثير: تشير المصفوفة النموذجية إلى احتمال حدوث الخطر مع تأثيره المحتمل لتحديد مستوى المخاطر بصريا.
- رسم الخرائط الديناميكية: يجب أن يكون رسم خرائط المخاطر ديناميكية، مما يسمح بتصور سريع لملفات تعريف المخاطر للزبائن أو المنتجات أو القنوات أو المناطق الجغرافية، وتطورها بمرور الوقت؛
- استخدام الألوان: تستخدم الخرائط الحرارية ألوانا (على سبيل المثال، الأخضر والأصفر والبرتقالي والأحمر) للإشارة إلى مستويات المخاطر، مما يسهل تحديد المناطق ذات الأولوية.

### 3.VII. تدابير التخفيف من المخاطر والضوابط الرئيسية

بمجرد تحديد المخاطر المتأصلة، يجب على المؤسسة الخاضعة تقييم فعالية ضوابطها الداخلية للتخفيف منها.

ولكل خطر يُحدد على أنه كبير، يجب وضع تدابير تخفيف محددة وقابلة للقياس والتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً. ويجب أن تُحدد خطة عمل التخفيف بوضوح الجهات المسؤولة عن تنفيذ كل تدبير والإطار الزمني لإتمامه.

### وصف فئات الرقابة

وينبغي تقييم فعالية الضوابط بناء على مجموعة منظمة من الفئات، تغطي جميع الأبعاد الرئيسية لنظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في المؤسسة الخاضعة. وتشمل هذه الفئات على وجه الخصوص ما يلي:

## أ. الحوكمة والإطار العام

- الحوكمة: التزام مجلس الإدارة / مجلس المراقبة والإدارة العامة / مجلس المديرين وهيكل إعداد التقارير، والأدوار والمسؤوليات الواضحة.
- MLRO / المسؤول: الاستقلالية والموارد والسلطة والكفاءة.
- التنظيمية: الهيكل التنظيمي المناسب، الفصل بين الواجبات؛
- السياسة والإجراءات: شاملة وواضحة ويمكن الوصول إليها ومحدثة؛
- التقييم الذاتي للمخاطر: عملية قوية، وتوثيق، ودمج ENR / ESR؛
- المعالجة: القدرة على تصحيح أوجه القصور وتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

## ب. العناية الواجبة للزبائن (CDD / EDD)

- العناية الواجبة للزبائن CDD: كفاءة إجراءات تحديد الهوية والتحقق.
- الزبائن المعرضون: إدارة الزبائن المعرضين والعتبات الداخلية والتنظيمية.
- الأشخاص المعرضون سياسياً: إجراءات محددة للعناية الواجبة والموافقة على الأشخاص المعرضين سياسياً بالمعنى المقصود في التشريعات السارية.
- العناية الواجبة المعززة الأخرى: التنفيذ الفعال لتدابير العناية الواجبة المعززة في الحالات الأخرى ذات المخاطر الجغرافية والقطاعية المرتفعة، وما إلى ذلك؛
- المنتجات الجديدة: عملية تقييم المخاطر للمنتجات / التقنيات الجديدة؛

## ج. المراقبة والكشف

- المراقبة المستمرة: فعالية أنظمة مراقبة المعاملات ونشاط الزبائن.
- DDS إلى CTRF : عملية الكشف عن الشبهات وتحليلها والإبلاغ عنها.
- العقوبات المالية المستهدفة : آلية الفرز وتجميد الأموال والامتثال لقوائم العقوبات الدولية والوطنية.

## د. إدارة المخاطر المحددة (الأنماط)

- التحويلات المالية: ضوابط محددة على التحويلات الوطنية والدولية؛
- النقد: ضوابط على المعاملات النقدية الكبيرة.

## هـ . الدعم والتحكم

- أنظمة تكنولوجيا المعلومات: الكفاية والأمن والقدرة على المراقبة.
- حفظ السجلات: الاحتفاظ بمعلومات الزبائن والمعاملات وإمكانية الوصول إليها؛
- المستخدمون: التوظيف والتدريب وتوعية المستخدمين.
- التدقيق: وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة والفعالة لنظام LAB/FT/FPADM؛
- التعاون مع اللجنة المصرفية / بنك الجزائر: الاستجابة وجودة التعاون مع المشرف.

ويمكن تقييم فعالية هذه الضوابط عن طريق تقييم ذاتي مصنف على سبيل المثال منخفض/متوسط/مرتفع أو من 1 إلى 4، أو نظام "نعم/لا" متبوعا بتعليقات، على النحو المقترح في الملحق 3.2.

### 4.VII. تقييم المخاطر المتبقية

الخطر المتبقي هو الخطر الذي يبقى بعد تنفيذ تدابير وضوابط التخفيف من المخاطر. هذا هو صافي المخاطر الذي يتم حسابه بشكل عام على النحو التالي:

الخطر المتبقي = الخطر المتأصل - فعالية تدابير التخفيف والرقابة.

تعني المخاطر المتبقية المنخفضة أن الضوابط فعالة وتقلل من المخاطر إلى مستوى مقبول. وعلى العكس من ذلك، يشير ارتفاع المخاطر المتبقية إلى أنه على الرغم من الضوابط المعمول بها، فإن تعرض المؤسسة الخاضعة لا يزال جوهريا ويتطلب إجراءات تصحيحية إضافية أو تعزيز المراقبة.

على سبيل المثال، قد تشمل هذه التدابير:

- الزيادة في الموارد المخصصة؛
- تنفيذ ضوابط جديدة (في حالة ظهور مخاطر جديدة، على سبيل المثال)؛
- تعزيز الضوابط القائمة: عندما يبدو أن بعض المخاطر آخذة في الازدياد، يمكن النظر في إعادة تصنيف بعض الزبائن إلى فئة مخاطر أعلى.

### 5.VII. الخطوات الرئيسية التي يجب اتباعها بعد تقييم المخاطر

الخطوات العامة التي تتبع عملية تقييم المخاطر هي كما يلي:

- تعميم النتائج على مجلس الإدارة ومجلس المراقبة والادارة العامة والأقسام والخدمات التشغيلية الأخرى داخل المؤسسة الخاضعة وكذلك على التدقيق الداخلي.

- مقارنة تقييمات المخاطر الحالية والسابقة لتحديد ما إذا كانت درجة المخاطر قد زادت أو انخفضت أو ظلت كما هي؛
- يجب على الإدارة العامة أو مجلس الإدارة مناقشة وتحديد ما إذا كانت المخاطر التي تم تقييمها تتفق مع تحمل المؤسسة المعنية للمخاطر (الرغبة في المخاطرة) في ضوء الأهداف الاستراتيجية؛
- مراعاة المخاطر المتأصلة الجديدة والتخفيف من حدتها؛
- معالجة أوجه القصور المحددة في بيئة الرقابة؛
- إجراء تقييم مستقل لمراجعة واختبار فعالية نظام الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها.

## VIII. توثيق وتحديث تقييم المخاطر

### 1.VIII. توثيق تقييم المخاطر

يجب على المؤسسات الخاضعة أن تضع نظاما صارما للتوثيق والتتبع لتقييمها الذاتي وإدارة المخاطر المتعلقة ب BA/FT/FPADM.

يجب أن يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أ- منهجية تقييم المخاطر: وصف واضح ومفصل للنهج المتبع لتحديد وتقييم وتخفيف مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المعايير المستخدمة لتعيين درجات المخاطر والعتبات المحددة.

ب- النتائج المفصلة لتحديد المخاطر وتقييمها: عرض كامل للمخاطر المتأصلة (الإجمالية) التي تم تحديدها وتقييمها بالإضافة إلى المخاطر المتبقية (الصافية) بعد تطبيق تدابير التخفيف. وهذا يشمل مصفوفات المخاطر والخرائط.

ج- القرارات المتعلقة بمستوى الرغبة في المخاطرة: إضفاء الطابع الرسمي على الرغبة في المخاطرة لدى المؤسسة الخاضعة، المعتمدة من الإدارة العليا، ومبررات هذا الموقف.

د - خطة العمل لتدابير التخفيف: وثيقة تسرد جميع تدابير الرقابة والتخفيف الموضوعية أو المخطط لها، مع المسؤوليات المسندة والمواعيد النهائية للتنفيذ ومؤشرات الأداء لرصدها؛

هـ- إثبات الموافقة والمراجعات: محاضر اجتماعات هيئة المدوالة (مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة) التي تشهد على المراجعة والموافقة الرسمية على التقييم الذاتي للمخاطر ومراجعاته اللاحقة.

و- سجلات التحليلات والقرارات: جميع التحليلات الأساسية والبيانات التي تم جمعها والتقارير الداخلية والقرارات المتخذة في إطار النهج القائم على المخاطر.

ز- إمكانية تتبع البيانات: يجب على المؤسسة الخاضعة أن تحتفظ بسجل كامل وموثوق للبيانات المستخدمة في تقييم المخاطر والحسابات التي تم إجراؤها ونتائج التقييمات. وتعد إمكانية التتبع هذه ضرورية للسماح برصد الاتجاهات وتطورات المخاطر، ولتيسير عمليات التدقيق الداخلية والخارجية. يجب الاحتفاظ بالوثائق للفترة المنصوص عليها في التشريعات واللوائح المعمول بها.

ويجب أن تكون جميع هذه الوثائق شاملة ومحدثة ودقيقة ويمكن الوصول إليها بسهولة من قبل اللجنة المصرفية والمراجعين الخارجيين بناء على طلبهم.

## 2.VIII. تحديث تقييم المخاطر

نظرًا لتطور مخاطر شركة BA/FT/FPADM باستمرار، فإن تقييم المخاطر هو عملية دورية يجب مراجعتها بشكل منتظم. وفقا للأحكام التنظيمية المعمول بها، يجب مراجعة تقييم مخاطر BA/FT/FPADM مرة واحدة على الأقل في السنة وعلى وجه الخصوص، كلما حدثت تغييرات كبيرة في الإدارة والعمليات المنفذة (مثل التغيير في نموذج العمل، وقاعدة الزبائن، والتعرض للمخاطر، وما إلى ذلك).

ونتيجة لذلك، وبالإضافة إلى المراجعة السنوية، يتعين على المؤسسة الخاضعة مراجعة وتحديث تقييم مخاطر BA/FT/FPADM الخاص بها في حالة:

- نشر تقييم وطني للمخاطر (ENR) أو تقييم قطاعي للمخاطر (ESR) محدث؛
- تعديل التشريعات أو الأنظمة الوطنية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- يتم تحديد التهديدات ونقاط الضعف الجديدة. من الممكن أن تدرك المؤسسة الخاضعة، أثناء ممارسة أنشطتها، مخاطر لم تؤخذ في الاعتبار في تقييمها الأولي للمخاطر. كما قد تتوفر معلومات عن ظهور تهديدات جديدة تستغل بعض نقاط الضعف. وبالتالي، عندما تصبح المؤسسة الخاضعة على علم بظهور خطر جديد أو زيادة خطر قائم، ينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في تقييم المخاطر في أقرب وقت ممكن؛
- تطور كبير في توصيات مجموعة العمل المالي؛
- تحديد أنماط جديدة ل BA/FT/FPADM على الصعيدين الوطني أو الدولي؛
- إطلاق منتجات أو خدمات جديدة أو استخدام تقنيات جديدة من قبل المؤسسة الخاضعة؛

- يتم إجراء تغييرات على نموذجها التجاري أو هيكلها أو أنشطتها.
- التغييرات الرئيسية في ملف مخاطر المؤسسة الخاضعة على سبيل المثال: الاستحواذ والتوسع الجغرافي؛
- اكتشاف أوجه قصور كبيرة أو حوادث BA/FT/FPADM داخل المؤسسة الخاضعة أو القطاع؛
- نتائج التدقيق الداخلي؛
- ومن المرجح أن تؤدي المعلومات الواردة من السلطات المختصة إلى تعديل تقييم المخاطر المتأصلة في معايير معينة.

## IX. الحوكمة والرقابة الداخلية

تعد الحوكمة القوية ونظام الرقابة الداخلية المتين أمرين ضروريين لإدارة مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بفعالية.

### 1.IX. الأدوار والمسؤوليات

أ- هيئة المداولة: يتولى مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة مسؤولية تحديد السياسة العامة للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومراقبة تنفيذها وتخصيص الموارد وتعيين مسؤول الامتثال. كما يجب أن توافق على رسم خرائط المخاطر وتدابير التخفيف من حدتها. ويتعين على هيئة المداولة أن تحدد وتعتمد وتوثق الرغبة في المخاطرة للمؤسسة الخاضعة فيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويهدف هذا النهج إلى تحديد مستويات المخاطر التي ترغب المؤسسة الخاضعة في قبولها في سياق أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها ومناطقها الجغرافية وفئات زبائنهم. ويجب أن تتماشى الرغبة في المخاطرة مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر في المؤسسة الخاضعة ويجب أن توجه تنفيذ تدابير العناية الواجبة، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص الموارد، وتحديد عتبات التنبيه والقرارات المتعلقة بالدخول في علاقات الأعمال أو الحفاظ عليها. يجب أن تخضع الرغبة في المخاطرة لما يلي:

- المصادقة عليها رسميًا من قبل هيئة المداولة؛
- المراجعة الدورية، لا سيما عند إعادة تقييم خريطة المخاطر أو في حالة حدوث تغيير كبير في البيئة التشغيلية أو التنظيمية؛
- يجب أن تنعكس في السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة.

ب- جهاز تنفيذي: تتولى الإدارة العامة أو مجلس المديرين مسؤولية تنفيذ نظام فعال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ج- المسؤول عن الامتثال LAB/FT/FPADM: المسؤول عن أنظمة مراقبة الامتثال ل LAB/FT/FPADM هو نقطة الاتصال الرئيسية للسلطات المختصة وCTRF. وهو مسؤول عن الإدارة اليومية لنظام مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحليل الإنذارات واتخاذ القرار وإرسال تقارير المعاملات المشبوهة DDS. ويجب أن يتمتع بالصلاحيات والموارد والاستقلالية اللازمة.

د- الإدارات الأخرى: تلعب جميع الإدارات التجارية والقانونية والعمليات ونظم المعلومات والموارد البشرية دورا في الكشف عن مخاطر BA/FT/FPADM والوقاية منها. ويجب تحديد مسؤولياتهم بوضوح.

## 2.IX. السياسات والإجراءات

يتعين على المؤسسة الخاضعة وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات مكتوبة شاملة ودقيقة وسهلة المنال ومحدثة باستمرار. ويجب أن تشمل هذه السياسات جميع التزاماتها في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يجب أن تعكس هذه السياسات والإجراءات باستمرار النهج القائم على المخاطر (RBA)، وتوجه تحديد بيانات الزبائن والتحقق منها وتحديثها. ويجب عليها أيضا تفصيل إجراءات المراقبة المستمرة للعمليات والكشف عن الحالات الشاذة، فضلا عن إجراءات الكشف عن تقارير المعاملات المشبوهة وتحليلها وإحالتها. ويجب توضيح التطبيق الصارم للعقوبات المالية المستهدفة (بما في ذلك تجميد و/أو مصادرة الأموال، والفحص والإبلاغ للسلطات) فيها. ويجب إدماج آليات محددة لمنع تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، بما في ذلك آليات الكشف عن الزبائن أو المعاملات المعرضة لمخاطر عالية في هذه المجالات.

أخيرا، يجب أن تنص هذه الوثائق على قواعد الاحتفاظ بالمستندات وسلامة إمكانية التتبع، بالإضافة إلى تنظيم التدريب الإلزامي والدوري لجميع المستخدمين، بما في ذلك الوحدات المخصصة لمخاطر محددة مثل الأشخاص المعرضين سياسيا (PEPs) أو FPADM تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولضمان فعاليتها، يجب أن يوافق مجلس الإدارة (أو مجلس المراقبة) على هذه السياسات والإجراءات وأن تعمم على جميع المستخدمين المعنيين، وفقا لمسؤولياتهم. كما يجب أن تكون قابلة للبحث بسهولة، سواء بتنسيق رقمي آمن أو بتنسيق ورقي.

يجب على المؤسسة الخاضعة ضمان مراجعة هذه السياسات والإجراءات بانتظام، مرة واحدة على الأقل في السنة. كما يلزم إجراء مراجعة فورية في حالة حدوث أي تغييرات تنظيمية أو تكنولوجية أو نمطية أو

تشغيلية قد تؤثر على تعرض المؤسسة الخاضعة لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي إبلاغ النهج القائم على المخاطر والسياسات المرتبطة به بوضوح إلى جميع المستخدمين المشاركين في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والقوات المسلحة الأجنبية والقوات المسلحة الأجنبية والمالية، وينبغي وضع آليات لضمان فهمها وتطبيقها على النحو الصحيح.

### 3.IX. النظم والأدوات التكنولوجية

تستند فعالية نظام مكافحة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل أساسا إلى توافر وكفاية الأنظمة المعلوماتية والأدوات التكنولوجية.

هذه الأنظمة ضرورية لدعم عملية الامتثال بأكملها.

وعلى وجه الخصوص، يجب أن تسمح بإدارة صارمة وأمنة لبيانات تعريف الزبائن والمستفيدين الحقيقيين طوال علاقة الأعمال، وبالتالي ضمان تحديث هذه المعلومات وتتبعها. هذه الأدوات التكنولوجية ضرورية أيضا للفحص الآلي والفعال لقواعد بيانات الزبائن والمعاملات مقابل قوائم العقوبات المالية المستهدفة وسجلات الأشخاص المعرضين سياسيا.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكفل هذه النظم رصدًا مستمرًا ومتطورًا للعمليات، مما يسمح بالكشف الاستباقي وإصدار التنبيهات ذات الصلة في حالة حدوث أي خلل أو أنشطة مشبوهة. ومن الضروري أيضا الإدارة المنظمة للتنبيهات التي يتم إنشاؤها وحالات المعاملات المشبوهة، بدءًا من استلامها إلى تحليلها المتعمق وعند الاقتضاء، إحالة تقارير المعاملات المشبوهة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي. كما أن التطبيق السريع والمنهجي لإطار العقوبات المالية المستهدفة، بما في ذلك تجميد الأموال، يتوقف أيضا على متانة هذه الأدوات.

بالإضافة إلى ذلك، تعد هذه الحلول التكنولوجية حيوية للاحتفاظ بالأمن والأرشفة الموثوقة لجميع الملفات والوثائق المتعلقة بالعناية الواجبة LAB/FT/FPADM، وبالتالي ضمان إمكانية تتبع المعلومات وتوافرها للضوابط الداخلية والخارجية. المؤسسة الخاضعة مسؤولة عن تحديث هذه الأنظمة بانتظام والحفاظ عليها على المستوى الأمثل من الأمان، من أجل منع أي ثغرة أو خرق أمني يمكن أن يعرض سلامة أو سرية البيانات والمعاملات للخطر.

## 4.IX. الضوابط الداخلية

ينبغي هيكلة إطار الرقابة الداخلية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وفقا لنهج "ثلاثة خطوط دفاع"، بما يكفل الرقابة والتقييم المستمرين والمستقلين:

أ- **الرقابة الدائمة:** تمارس هذه الرقابة على أساس يومي من خلال الخطوط التشغيلية والتسلسل الهرمي للمؤسسة. ويتمثل هدفها في ضمان الامتثال الفوري والمستمر لسياسات وإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن تحديد التنبيهات الأولية وتصعيدها. يتحمل مديرو العمليات المسؤولية الأساسية عن الامتثال في عملياتهم اليومية.

ب- **وظيفة الامتثال:** هذه الوظيفة مسؤولة عن الإشراف والتقييم الدوري لنظام LAB/FT / FPADM. وهو يكفل الكفاية المفاهيمية والفعالية التشغيلية للتدابير المتخذة. تشمل مسؤولياته تطوير السياسات والإجراءات وتحديثها، والتحليل المتعمق للتنبيهات، وتقديم المشورة لخطوط التشغيل، وإجراء فحوصات المستوى الثاني، بالإضافة إلى التحقق من الامتثال التنظيمي.

ج- **التدقيق الداخلي:** بغض النظر عن الوظائف التشغيلية ووظائف الامتثال، يجب على وظيفة التدقيق الداخلي تقييم نظام مكافحة تبييض الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل للمؤسسة الخاضعة بشكل منتظم وشامل بالكامل. وتشمل مهامه الرئيسية تقييم فعالية الضوابط الداخلية، ومراجعة عمليات الامتثال، وتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أن وظيفة التدقيق الداخلي مدعوة إلى تقديم توصيات لتحسين النظام والمشاركة في تدريب المستخدمين وتوعيتهم. يجب إبلاغ تقارير التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة ولجنة التدقيق.

## 5.IX. تدريب المستخدمين

من أجل ضمان التطبيق الفعال للنهج القائم على المخاطر، يجب على المؤسسات الخاضعة أن تضع برامج تدريبية مستمرة لمستخدميها المعنيين، تغطي فهم مخاطر BA/FT/FPADM، وتطبيق هذه الخطوط التوجيهية والأنماط الناشئة.

## X. تطبيقات وسياقات محددة

### 1.X. خصوصيات إدارة مخاطر BA/FT/FPADM لبريد الجزائر

يجب على الخدمات المالية لبريد الجزائر، بصفتها مؤسسة خاضعة لهذه الخطوط التوجيهية، تطبيق جميع الأحكام الواردة فيها. غير أن ملفها التشغيلي وطبيعة منتجاتها وخدماتها وزبائنها تتسم بخصائص تتطلب تكييف نظامها لإدارة المخاطر فيما يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

الميزات الرئيسية التي يجب مراعاتها هي:

أ- انتشار المعاملات النقدية وحجمها الكبير: يعرض العدد الكبير من عمليات الإيداع والسحب النقدي، بما في ذلك المبالغ الصغيرة، لمخاطر عالية لهيكل الأموال غير المشروعة واستثمارها.

ب- الحوالات المالية وتحويلات الأموال: يمكن استغلال الحجم الكبير من الحوالات المالية البريدية وتحويلات الأموال للتمويل السري أو التقسيم.

ج- الدور في دفع المعاشات التقاعدية والمساعدة الاجتماعية: يمنح هذا الدور زبائن يحتمل أن يكونوا ضعفاء أو يعانون من نقص في المصرف، مما يتطلب اليقظة المناسبة في مواجهة مخاطر التلاعب؛

د- تغطية ريفية واسعة النطاق: قد يؤدي وجود بريد الجزائر في المناطق النائية أو الأقل رقابة إلى جذب الأفراد الذين يسعون إلى استغلال سيطرة أقل.

هـ- الزبائن غير المطلعين أو المعرضين للخطر: قد يكون بعض الزبائن أقل وعيا بقضايا مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يزيد من خطر إساءة الاستخدام دون علمهم.

و- مخاطر الاستخدام لأغراض التمويل الضل أو هيكل الأموال: يؤدي الجمع بين انتشار النقد وحجم الحوالات وطبيعة الزبون إلى خلق نقاط ضعف محددة للتمويل أو الهيكل الظلية.

نتيجة لذلك، يجب على بريد الجزائر تكييف رسم خرائط المخاطر وإجراءات العناية الواجبة وأنظمة المراقبة والبرامج التدريبية لتعكس هذه الخصائص. وهذا يعني، على سبيل المثال، أن شبكات تسجيل المخاطر يجب أن تتضمن معايير محددة تأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالنقد، وإخفاء الهوية النسبي لبعض القنوات البريدية وطبيعة قاعدة زبائنها.

## 2.X. خصوصيات المؤسسات المالية وأثرها على التقييم الذاتي للمخاطر

### 1.2.X. الحد من عمليات المؤسسات المالية

وفقا للمادة 78 من القانون رقم 09-23 المؤرخ في 3 ذو الحجة 1444 الموافق 21 يونيو 2023 المتعلق بقانون النقد والصراف، تخضع المؤسسات المالية للقيود التشغيلية التالية:

- لا يسمح لها بتلقي الأموال من الجمهور.
- لا يسمح لها بإدارة طرق الدفع أو إتاحتها لزيائنها.
- وهي مخولة بالقيام بجميع العمليات الأخرى التي يسمح بها القانون المذكور.

### 2.2.X. التقييم الذاتي للمخاطر الخاص بالمؤسسات المالية

يجب تكييف التقييم الذاتي للمخاطر الذي تجريه المؤسسات المالية لتجسيد نموذج أعمالها، وطبيعة المنتجات والخدمات المصرح لها قانونا بتقديمها، والقيود التشغيلية التي تنبع على وجه الخصوص من المادة 78 من القانون رقم 09-23. على هذا النحو، يجب أن تتناول عملية تقييم المخاطر الخاصة بها على وجه التحديد ما يلي:

#### - تحديد وتقييم المخاطر المتأصلة المناسبة:

✓ **مخاطر المنتجات والخدمات:** يجب أن يركز التحليل على ضعف المنتجات والخدمات المصرح بها (مثل القروض المتخصصة وما إلى ذلك) في مواجهة BA/FT/FPADM. وينبغي أن يأخذ التقييم في الاعتبار المنتجات التي قد تنطوي على مبالغ كبيرة، أو هياكل مالية معقدة، أو معاملات عبر الحدود، أو إشراك أطراف ثالثة عالية المخاطر؛

**مثال: المخاطر المتعلقة بالإيجار:** الإيجار، وهو نشاط شائع للمؤسسات المالية، ينطوي على توفير أصل (معدات ، عقارات ، مركبات) لفترة محددة مقابل الإيجار، مع خيار الشراء في نهاية العقد. على الرغم من شرعيته، يمكن أن يكون للإيجار نقاط ضعف خاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك:

✓ **ارتفاع قيمة الأصول:** غالبا ما تكون الأصول بموجب عقود الإيجار ذات قيمة عالية (مثل الآلات الصناعية والعقارات)، مما يجعلها جذابة لتبييض الأموال بهدف إدماج الأموال غير المشروعة في الاقتصاد القانوني من خلال مدفوعات الإيجار أو الاستحواذ النهائي على الممتلكات؛

- ✓ **تعقيد العمليات والأطراف:** يمكن أن تشمل عقود الإيجار أطرافاً متعددة (المؤجر والمستأجر ومورد الأصل والضامن) والهيكل القانوني المعقدة (الشركات الصورية والكيانات الخارجية) مما يزيد من التعقيد ويجعل من الصعب تحديد المستفيدين الحقيقيين والغرض الاقتصادي الحقيقي للعملية.
  - ✓ **الاسترداد المسبق للأصل أو التصرف فيه:** يمكن استخدام التسديد المسبق لديون الإيجار، أو بيع الأصل المؤجر قبل نهاية العقد، لتحويل الأموال ذات الأصل غير المشروع إلى أصول مشروعة أو لإعادة الأموال إلى الوطن؛
  - ✓ **المبالغة في قيمة الممتلكات أو التقليل منها:** يمكن أن يكون تقييم الممتلكات المؤجرة التي لا تتوافق مع قيمتها الحقيقية مؤشراً على محاولة تبييض الأموال، مما يسمح بالمبالغة في تقدير مبلغ الأموال المراد إضفاء الشرعية عليها (من خلال الإيجارات غير المتناسبة أو أسعار الشراء النهائية) أو إخفاء القيمة الحقيقية للأصل غير المشروع.
  - ✓ **الاستخدام التجاري الوهمي أو غير المشروع:** يمكن استخدام الإيجار لتمويل أنشطة تجارية وهمية أو غير قانونية، حيث يتم الحصول على الأصل بذريعة مشروعة ولكن يتم استخدامه لإخفاء العمليات الإجرامية.
- للتخفيف من هذه المخاطر، يجب أن يتضمن التقييم الذاتي للمؤسسات المالية تدابير العناية الواجبة المعززة مثل:

- العناية الواجبة الشاملة للمستأجر والمستفيد الحقيقي، بما في ذلك التحقق من شرعية أعماله ومصدر أمواله لمدفوعات الإيجار؛
- الحصول على مبررات واضحة بشأن الغرض الاقتصادي والفائدة الحقيقية للأصل الخاضع لعقد الإيجار لنشاط المستأجر.
- التحقق من سمعة وشرعية مورد البضاعة؛
- إجراء تقييمات مستقلة لضمان القيمة العادلة للعقار.
- المراقبة المستمرة للمدفوعات وسلوك المستأجر، مع إيلاء اهتمام خاص للسداد المبكر أو التصرف غير المبرر في الممتلكات.
- ✓ **مخاطر الزبائن:** يجب أن يركز تقييم مخاطر الزبائن على أنواع الزبائن الذين يحق لهم قانوناً خدمتهم (مثل الشركات والمهنيين والمطورين العقاريين وما إلى ذلك). سيتم إيلاء اهتمام خاص للزبائن الذين قد تنطوي أعمالهم التجارية أو منطقتهم الجغرافية أو الهيكل القانوني أو هيكل ملكيتهم على مخاطر BA/FT/FPADM عالية.
- ✓ **مخاطر قنوات التوزيع:** على الرغم من أنها لا تدير وسائل الدفع التقليدية للجُمهور، يجب على المؤسسات المالية تقييم المخاطر المتعلقة بقنوات الاتصال والمعاملات الخاصة بها

لأنشطتها المصرح بها (على سبيل المثال، المنصات الرقمية لإدارة الائتمان، والتفاعلات المباشرة مع الزبائن، واستخدام الشبكات الوسيطة لتوزيع منتجاتها المصرح بها).

✓ **المخاطر الجغرافية:** يجب أن يشمل التقييم التعرض للمناطق عالية الخطورة (مجموعة العمل المالي، القوائم الوطنية)، فيما يتعلق بمنشأ أو وجهة الأموال أو الأصول المدارة في سياق عملياتها المصرح بها.

#### - تدابير التخفيف المناسبة والضوابط الداخلية المعمول بها

✓ يجب على المؤسسات المالية تصميم وتنفيذ ضوابط داخلية وتدابير للتخفيف من المخاطر تتناسب على وجه التحديد مع ملف المخاطر المتأصلة فيها والعمليات المسموح لها قانوناً بتنفيذها.

✓ ويشمل ذلك إجراءات العناية الواجبة الصارمة للزبائن المصممة خصيصاً لطبيعة علاقات أعمالهم وعملياتهم. فعلى سبيل المثال، في حالة معاملات التأجير، من الضروري التحقق الشامل من منشأ ووجهة أموال الإيجار أو سعر الشراء النهائي، فضلاً عن الغرض الاقتصادي والقانوني لعملية التأجير.

#### - المراقبة المستمرة لعلاقة الأعمال

✓ يجب على المؤسسات المالية تكييف أنظمة مراقبة المعاملات والعلاقات الخاصة بها لتحليل التدفقات والسلوكيات المالية لزبائنها، فيما يتعلق بمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل المتأصلة في أنشطتها المرخصة.

✓ ومن شأن هذا الرصد أن يتيح الكشف عن المعاملات المعقدة أو غير العادية أو الواسعة النطاق التي لا تتطابق مع الملف المعروف للزبون أو نشاط المؤسسة المالية أو التي يمكن أن تشير إلى محاولة الالتفاف على القيود التشغيلية.

ويجب على المؤسسات المالية، في تقييمها الذاتي للمخاطر وفي تصميم نظام الامتثال لديها، أن تثبت التزامها الصارم بالقيود التشغيلية المنصوص عليها في المادة 78 من القانون رقم 09-23.

#### XI. مراجعة وتحديث الخطوط التوجيهية

ستخضع هذه الخطوط التوجيهية، التي تُشكل وثيقة مرجعية حية، لمراجعة دورية. ويهدف هذا النهج الاستباقي إلى ضمان استمرار ملاءمتها ومواءمتها مع المخاطر المتطورة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

رئيس اللجنة المصرفية

## الملاحق

### الملحق 1: أنماط ومؤشرات تنبيهه مخاطر BA/FT/FPADM

يهدف هذا الملحق إلى تزويد المؤسسات الخاضعة بفهم متعمق للأساليب والمخططات المستخدمة عادة في تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تعد معرفة هذه الأنماط ومؤشرات الإنذار المرتبطة بها أمراً أساسياً للكشف الفعال والتطبيق الصارم للنهج القائم على المخاطر. ومن الضروري أن تبقى المؤسسات الخاضعة على اطلاع بالأنماط الجديدة التي تحددها السلطات الوطنية (خلية معالجة الاستعلام المالي، التقييم الوطني للمخاطر، التقييم القطاعي للمخاطر) والهيئات الدولية (GAFI).

#### 1.1. أنماط تبييض الأموال (BA)

ينطوي تبييض الأموال بشكل عام على عملية متعددة المراحل (التنسيب، والربط البيئي، والاندماج) لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال. تشمل الأنماط الأكثر شيوعاً ما يلي:

- الاستثمار النقدي (التحويل، الهيكلية): يتكون من تقسيم الودائع أو عمليات السحب الكبيرة إلى معاملات صغيرة متعددة لتجنب عتبات الإبلاغ أو الانتباه؛
- القروض الوهمية: منح أو سداد قروض بدون مضمون اقتصادي حقيقي لتبرير حركة الأموال غير المشروعة.
- الفواتير المزيفة والفواتير الزائفة / الناقصة: استخدام المعاملات التجارية الاحتيالية بمبالغ متضخمة أو مخفضة لتحويل الأموال بطريقة سرية.
- الشركات الصورية: إنشاء كيانات قانونية ليس لها نشاط اقتصادي حقيقي أو مالكيين مستفيدين شفافين لإخفاء الملكية والمعاملات.
- مخططات الاحتيال الضريبي التي تتحول إلى تبييض أموال: يمكن تبييض الأموال المتأتية من الاحتيال الضريبي عبر دوائر معقدة لإعادة الاندماج في الاقتصاد القانوني.
- إساءة استخدام المنظمات غير الربحية: تحويل الأموال المخصصة للعمل الخيري أو الإنساني لأغراض غير مشروعة، غالباً لتمويل الإرهاب أو الأنشطة الإجرامية الأخرى.

## 2.1. أنماط تمويل الإرهاب (FT)

غالبا ما يتسم تمويل الإرهاب، سواء كان مرتبطا بمنظمات أو أفراد، بمبالغ أقل من تبييض الأموال والمعاملات التي لا تبدو دائما "غير مشروعة" للوهلة الأولى. تشمل الأنماط ذات الصلة ما يلي:

- استخدام التبرعات الصغيرة القيمة والتمويل الجماعي: جمع التبرعات من خلال المنصات عبر الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي أو المجموعات غير الرسمية، غالبا تحت ستار الأسباب المشروعة.
- القنوات الرسمية المحولة (الحوالات المالية والتحويلات النقدية): استخدام خدمات تحويل الأموال (الرسمية أو غير الرسمية مثل الحوالة) لنقل المبالغ الصغيرة في الوقت المناسب وبطريقة عابرة للحدود.
- استخدام الوسطاء ووكلاء تحويل الأموال (بغال الأموال): استخدام الأفراد الذين لا تربطهم صلة واضحة بالإرهاب لتنفيذ معاملات نيابة عنهم.
- التمويل عن طريق استغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار (المخدرات والأسلحة): استخدام أرباح الأنشطة الإجرامية المنظمة لتمويل الأعمال الإرهابية.
- الروابط مع المناطق غير المستقرة: التدفقات المالية التي تشمل مناطق جغرافية معروفة بأنها موطن للجماعات الإرهابية أو مناطق الصراع؛
- استخدام المنظمات غير الحكومية غير الشفافة: إنشاء أو تسلل المنظمات غير الحكومية لجمع الأموال وتوجيهها دون رقابة كافية.

## 3.1. أنماط تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (FPADM)

تشمل هذه الآلية تمويل الأنشطة المتصلة بإنتاج أو تطوير أو حيازة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو وسائل إيصالها. غالبا ما تكون هذه الأنماط معقدة وتستغل سلاسل التجارة الدولية:

- استخدام الشركات الصورية والهياكل القانونية غير الشفافة: إنشاء كيانات معقدة لإخفاء هوية المشتري النهائي والغرض الحقيقي من المعاملات.
- المعاملات التي تنطوي على مواد ذات استخدام مزدوج المدني والأمني: شراء مواد أو معدات أو تكنولوجيا قد يكون لها تطبيق مدني مشروع ولكن أيضا استخدام عسكري أو في إطار انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- استخدام الوسطاء الماليين غير المنظمين أو الولايات القضائية الخارجية: استخدام القنوات التي لا توفر سوى القليل من الشفافية لإخفاء التدفقات المالية.

- إعادة التصدير المختلصة والمستندات التجارية المزورة: حيازة سلع حساسة عن طريق بلدان ثالثة أو بمستندات مزورة للتحايل على ضوابط التصدير/الاستيراد؛
- التحويل غير المباشر عبر بلدان ثالثة: توجيه الأموال أو السلع عبر ولايات قضائية متعددة لتغطية آثارها وتجنب اكتشافها.
- اختطاف سلاسل الامداد العالمية: استغلال نقاط الضعف في ضوابط التجارة الدولية.

#### 4.1. مؤشرات التنبيه (الأعلام الحمراء)

تتضمن هذه القائمة غير الشاملة إشارات تنبيه أو علامات حمراء قد تثير الشكوك وتبرر اجراء تحليل معمق عند النظر إليها منفردة أو مجتمعة. من الضروري أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار هذه المؤشرات في سياق مخاطر تبييض الأموال / تمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وستعمل المؤسسات الخاضعة على ضمان تنقيح هذه القائمة من خلال إدراج مؤشرات الإنذار الخاصة بها وبأنشطتها وزبائنها، استنادا إلى تقييم المخاطر والأنماط الوطنية.

#### أ- سلوك الزبون

- رفض تقديم معلومات أو معلومات متناقضة أو غير متسقة (مثل التناقض بين الإيرادات المعلنة والتدفقات المالية)؛
- التردد أو عدم القدرة على شرح مصدر الأموال أو وجهة المعاملات أو طبيعة علاقة الأعمال.
- التسرع غير المعتاد لإتمام معاملة أو الدخول في علاقة، بغض النظر عن التكلفة أو التفاصيل؛
- استخدام الوكلاء المفرطين أو الوسطاء المتعددين أو كيانات الطرف الثالث دون مبرر اقتصادي واضح.
- السلوك السري أو العصبي أو المراوغ عند جمع المعلومات؛
- التغيير المتكرر وغير المبرر للتفاصيل المصرفية للأطراف الثالثة المستفيدة؛
- إصرار الزبون على التصرف عن طريق وسطاء مجهولين أو شركات خارجية دون سبب اقتصادي أو قانوني واضح؛
- الخاصة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل: الإحجام عن شرح مصدر الأموال أو وجهتها عندما تنطوي على مناطق صراع أو كيانات مثيرة للجدل أو حيازة سلع حساسة. الإصرار على تحويل الأموال إلى البلدان الخاضعة للعقوبات أو المعروفة بالانتشار أو الإرهاب.

- **الخاصة بتمويل الإرهاب:** الفرد الذي يبدي اهتماما مفاجئا وغير مبرر بخدمات تحويل الأموال الدولية إلى المناطق المعرضة لخطر الإرهاب، أو الذي يقوم بمعاملات بمبالغ صغيرة ولكن بشكل متكرر جدا.

## ب- العمليات المالية

- الإيداع أو السحب النقدي الكبير والمتكرر دون مبرر اقتصادي أو لا يتفق مع ملف تعريف الزبون.
- المعاملات التي ليس لها صلة واضحة بنشاط الزبون المعلن أو ملف المخاطر الخاص به؛
- تحويل الأموال من أو إلى البلدان المعرضة لمخاطر عالية أو خاضعة للعقوبات أو المعروفة بنشاط إجرامي دون مبرر مشروع؛
- المعاملات المعقدة أو غير العادية في طبيعتها أو مقدارها أو تكرارها أو نمطها؛
- تجزئة المعاملات الكبيرة إلى معاملات أصغر متعددة لتجنب عتبات الإبلاغ أو الكشف؛
- الاستخدام غير المعتاد لقنوات التوزيع المختلفة (مثل فتح حساب في فرع، ثم المعاملات عبر الإنترنت فقط)؛
- صرف الشيكات أو التحويلات بمبالغ كبيرة وغير عادية من مصادر ليس لها صلة تجارية أو شخصية واضحة بالزبون.
- الاستخدام المتكرر لخدمات تحويل رأس المال للمبالغ الصغيرة المرسلة إلى عدة مستلمين أو من عدة مرسلين دون مبرر واضح.
- المعاملات التي تشمل أطرافاً أو أصولاً موجودة في مناطق النزاع أو المناطق الخاضعة للعقوبات أو المناطق ذات النشاط الإجرامي المرتفع، دون سبب اقتصادي مشروع؛
- **الخاصة بتمويل الإرهاب:** تعدد التحويلات الصغيرة المرسلة إلى وجهات معرضة لخطر الإرهاب أو من مرسلين متعددين من هذه المناطق. استخدام حملات جمع التبرعات "الخيرية" أو "الإنسانية" دون إمكانية تتبع المستفيدين النهائيين بوضوح أو مع إنفاق غير متسق.
- المعاملات التي تنطوي على مواد ذات استخدام مزدوج (مدني وعسكري) أو تكنولوجيات حساسة بدون تراخيص تصدير / استيراد واضحة، أو مع أوصاف مواد غامضة أو عامة. التحويلات إلى حسابات في الولايات القضائية الخارجية لشراء مواد محددة دون مبرر اقتصادي واضح وعدم وجود مراسلات مع نشاط الزبون المعلن. المدفوعات لشركات النقل أو الخدمات اللوجستية التي تكون مساراتها معقدة أو تنطوي على مناطق تنطوي على مخاطر الانتشار.

## ج- المنتجات والخدمات

- الاشتراك في منتجات أو خدمات معقدة ذات سيولة عالية دون حاجة واضحة أو غير متسقة مع ملف تعريف الزبون.
- استخدام منتجات مجهولة المصدر (بطاقات مسبقة الدفع، سجلات نقدية مجهولة) بمبالغ كبيرة أو بطريقة غير عادية؛
- **الخاصة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل**: استخدام أنظمة التحويلات غير الرسمية لغرض المعاملات الكبيرة والمتكررة عبر الحدود دون مبرر اقتصادي، أو إشراك الأطراف في مناطق المخاطرة. حيازة منتجات مالية معقدة أو تأمين على الحياة من قبل كيانات أو أفراد مرتبطين بالانتشار أو مناطق الإرهاب؛

## د- علاقات الأعمال

- الزبائن غير المقيمين الذين ليس لديهم مبرر اقتصادي أو نشاط تجاري محلي.
- الهياكل القانونية غير الشفافة أو المعقدة (مثل الشركات الصورية والترتيبات القانونية والشركات القابضة المعقدة) دون سبب تجاري واضح أو مع مستفيدين حقيقيين يصعب تحديدهم.
- التغيير المتكرر للمستفيدين الحقيقيين أو المديرين أو الشركاء؛
- **الخاصة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل**: هياكل قانونية غير شفافة أو معقدة، أو استخدام شركات صورية، بهدف إخفاء الهوية الحقيقية للمستفيدين الحقيقيين أو التحايل على القيود المتعلقة بقوائم العقوبات أو مناطق المخاطر. إقامة علاقات أعمال مع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين ينتمون أو يعملون في البلدان التي حددتها فرقة العمل المالي على أنها تعاني من أوجه قصور استراتيجية، أو تخضع لعقوبات دولية لأسباب تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب أو مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

## الملحق 2: أدوات التنفيذ العملية

يوفر هذا المرفق أدوات تنفيذية لدعم المؤسسات الخاضعة في التنفيذ العملي لنهجها القائم على المخاطر. وهذه الأدوات توضيحية وينبغي تكييفها مع مواصفات كل مؤسسة خاضعة وحجمها وتعقيداتها.

### 1.2. دراسات حالات تطبيقية

يقدم هذا الفرع سيناريوهات واقعية لتوضيح تطبيق النهج القائم على المخاطر (RBA) وتسهيل الكشف عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. تم تصميم دراسات الحالات هذه لدعم تدريب المستخدمين وتحفيز التفكير في أساليب اليقظة.

#### السيناريو 1: "الزبون الجديد في عجلة من أمره وغير شفاف"

##### أ- الوصف

زبون جديد، رجل أعمال أجنبي لا علاقة له بالجزائر، يريد فتح حساب جاري شخصي وحساب شركة لشركة تجارة دولية تم إنشاؤها حديثاً. إنه متردد جداً في إعطاء تفاصيل حول أصل الأموال الكبيرة التي يريد إيداعها. إنه غير مهتم بالتكاليف ويبدو أنه يريد إنهاء الصفقة دون تأخير. يكشف الفحص الأولي عن معلومات عامة متضاربة حول تاريخه الوظيفي.

##### ب- أسئلة للتحليل

- ما هي العلامات الحمراء في هذا السيناريو؟
- ما هي تدابير العناية التي يجب تطبيقها؟
- ما هي المعلومات الإضافية التي يجب طلبها من الزبون؟
- إذا رفض الزبون التعاون، فما هي الخطوة التالية للمؤسسة الخاضعة؟
- هل هناك حالة لتقرير المعاملات المشبوهة (DDS)؟

#### السيناريو 2: "مخطط التحويل المجزأ"

##### أ- الوصف

تقوم شركة تجارية دولية بإجراء وتلقي العديد من التحويلات الدولية، غالباً بمبالغ صغيرة، من وإلى العديد من البلدان عالية المخاطر، دون أن تتوافق هذه المعاملات مع الحجم المعتاد لنشاطها أو طبيعة

منتجاتها. أوصاف التحويلات غامضة أو عامة ("فاتورة"، "خدمات"). تتدفق الأموال بسرعة عبر الحساب دون البقاء هناك.

### ب - أسئلة للتحليل

- ما هي أنماط تبييض الأموال التي قد يوحي بها هذا؟
- ما هي "العلامات الحمراء" المتعلقة بعمليات الشركة وملفها الشخصي؟
- كيف يجب أن يستجيب نظام مراقبة المعاملات في المؤسسة الخاضعة؟
- ما هو نهج المراقبة المستمرة الذي ينبغي وضعه لهذه العلاقة؟

السيناريو 3: "الحوالة البريدية لمنطقة عالية الخطورة" (FT / FPADM) وخدمات بريدية محددة)

### أ- الوصف

الشاب، الذي لا يبدو أن ملفه الشخصي يتوافق مع نشاط تجاري أو دخل مرتفع، يتلقى بانتظام مبالغ صغيرة عن طريق الحوالات البريدية. وتأتي هذه الأموال من مرسلين مختلفين موجودين في منطقة الساحل المعروفة بالتوترات الأمنية. دائماً ما تكون أسباب الإرسال هي "مساعدة عائلية" أو "دعم". يسحب الشاب على الفور جميع الأموال نقداً بعد الاستلام.

### ب- أسئلة للتحليل

- ما هي مؤشرات التحذير المحددة لهذا الموقف (التكرار، المبلغ، الوجهات، ملف تعريف الزبون)؟
- كيف يجب على موظفي بريد الجزائر إجراء فحوصات إضافية بالنظر إلى القناة والوجهات؟
- ما هي أهمية الهدف المعلن ("المساعدة الأسرية") فيما يتعلق بملف الزبون والمنطقة الجغرافية؟
- هل هذه المعاملات، التي يتم إجراؤها بشكل فردي، مشبوهة؟ وبشكل جماعي؟
- هل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (DDS) له ما يبرره؟ على أي أساس؟
- 

السيناريو 4: "مدفوعات المعاش التقاعدي غير النمطية"

### أ- الوصف

شخص مسن وضعيف بشكل واضح، مستفيد من معاش متواضع يدفع عن طريق أحد البنوك أو بريد الجزائر، يرافقه دائماً شخص أصغر سناً وغير معروف أثناء عمليات السحب الشهرية. يبدو أن هذا

الشباب يضغط عليه، ويدير المستندات ويستعيد جميع الأموال المسحوبة دون أن يعبر المسن عن نفسه أو يتلقى أي أموال. يتكرر هذا السلوك على مدى عدة أشهر.

#### ب- أسئلة للتحليل

- ما هي "العلامات الحمراء" الواضحة من حيث سلوك الزبون والشخص المرافق؟
- ما هو نوع الخطر (تبييض الأموال من خلال استغلال الأشخاص المستضعفين والتمويل الخفي والاحتيال) الذي يمكن أن يكمن وراءه؟
- ما هي تدابير العناية الواجبة المعززة (EDD) التي يمكن أن يفرضها الوكيل؟
- كيف يجب أن يتفاعل الوكيل مع المسن لضمان موافقته وشرعية العملية، مع الحفاظ على سلامته؟
- ما هي المعلومات الإضافية التي يجب جمعها أو إبلاغها إلى مسؤول الامتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (MLRO) ي البنك أو بريد الجزائر؟

السيناريو 5: "الحساب البريدي ذو النشاط التجاري غير الشفاف" (الحساب البريدي المحدد/الحساب البريدي المخصص للشؤون المالية)

#### أ- الوصف

يتلقى حساب CCP (الحساب الجاري البريدي)، الذي تم فتحه في البداية للاستخدام الشخصي، ودائع نقدية كبيرة وغير منتظمة. وتتبع هذه الودائع تحويلات فورية تقريبا إلى حسابات مصرفية في مصارف أخرى في السوق، يصعب التحقق من أصحابها وأنشطتهم. يتجنب صاحب الحساب الأسئلة حول مصدر الأموال ومبررات هذه التحركات.

#### ب- أسئلة للتحليل

- ما هي العلامات الحمراء الواضحة في هذا السيناريو، لا سيما فيما يتعلق بسلوك الزبائن وطبيعة المعاملات وتدفق الأموال؟
- كيف تتناقض الطبيعة "الشخصية" للحساب مع النشاط الذي تمت ملاحظته؟
- ما هي تدابير العناية الواجبة المعززة (EDD) التي يجب أن يطبقها وكيل بريد الجزائر في مواجهة مثل هذه الودائع والتحويلات؟

- كيف يمكن للوكلاء محاولة الحصول على مزيد من المعلومات حول المستفيدين من الأموال والأساس المنطقي للتحويلات؟
- إلى أي مدى تزيد سرية المستفيدين وأنشطتهم من خطر تبييض الأموال؟
- هل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (DDS) له ما يبرره؟ على أي أساس وما هي العناصر التي ينبغي طرحها؟

## 2.2. شبكة تصنيف المخاطر القياسية

يوضح هذا القسم بالتفصيل منهجية شبكة تصنيف المخاطر، وهي أداة أساسية للتقييم الكمي لمستوى المخاطر المتأصلة المرتبطة بالزبائن وعلاقات الأعمال. والغرض منه هو توفير نهج منظم ومنهجي لتحديد درجة المخاطر الإجمالية للزبون، وفقاً للقسم 2.6. "تقييم المخاطر" في هذه الخطوط التوجيهية.

### أ- الهدف من شبكة التصنيف

الغرض من شبكة تصنيف المخاطر هو تحويل التقييم النوعي لعوامل الخطر إلى مقياس قابل للقياس الكمي. ويسمح بتعيين درجة رقمية لكل زبون أو علاقة أعمال، تعكس مستوى المخاطر المتأصلة من حيث تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. تشكل هذه النتيجة الأساس لتطبيق تدابير العناية الواجبة المناسبة.

### ب- عوامل الخطر التي تؤخذ في الاعتبار

ويستند التقييم إلى تحليل متعدد المعايير يتضمن عوامل الخطر الرئيسية المحددة في هذه الخطوط التوجيهية. تشمل هذه العوامل، على سبيل المثال لا الحصر:

ب-1. نوع الزبون: الطبيعة القانونية للزبون (شخص طبيعي، كيان قانوني، منظمة غير ربحية، إلخ)، وقطاع نشاطه (بعض القطاعات بطبيعتها أكثر خطورة من غيرها، مثل تلك التي تنطوي على تدفقات نقدية كبيرة أو أنشطة معقدة)، وحالته.

ب-2. الجغرافيا: البلدان أو المناطق التي يقيم فيها الزبون، والمستفيدون الحقيقيون، والمناطق التي تنشأ منها الأموال والمعاملات والتي يتم توجيه الأموال إليها. ويولى اهتمام خاص للاختصاصات التي تم تحديدها على أنها عالية الخطورة.

ب-3. المنتجات والخدمات المستخدمة: طبيعة ومدى تعقيد المنتجات أو الخدمات المطلوبة (على سبيل المثال، المنتجات المالية المتطورة والمعاملات عبر الحدود)، مع احتمال استخدام بعض المنتجات لأغراض غير مشروعة.

ب-4. قنوات التوزيع: الطرق التي يتم من خلالها إنشاء علاقة أعمال وتنفيذ المعاملات (على سبيل المثال، عن بعد، من خلال وسيط، نقداً).

ب-5. وجود الأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs): تحديد الأشخاص المعرضين سياسياً فيما يتعلق بعلاقة أعمال.

ب-6. هيكل الملكية والشفافية: تعقيد ووضوح هيكل الملكية، فضلاً عن سهولة تحديد المستفيدين الحقيقيين النهائيين.

#### ج- منهجية التصنيف

لكل عامل خطر، يتم تعيين درجة أو وزن وفقاً لمستوى الخطر الذي يمثله. على سبيل المثال، سيتم تعيين درجة أعلى للخاصية التي تعتبر تمثل مخاطر عالية (مثل صناعة عالية المخاطر أو معاملة في ولاية قضائية عالية المخاطر). يشكل مجموع هذه الدرجات الفردية لجميع العوامل ذات الصلة إجمالي درجة المخاطر المتأصلة للزبون.

#### د- تحديد مستوى المخاطر وتدابير العناية الواجبة

ثم يتم تفسير إجمالي درجة المخاطر المتأصلة الناتجة باستخدام مصفوفة المخاطر. تحدد هذه المصفوفة الحدود العددية التي تسمح بتصنيف الزبون في فئة مخاطر محددة:

- مخاطر منخفضة: يؤدي إلى تطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة؛
- مخاطر متوسطة: تؤدي إلى تطبيق تدابير العناية الواجبة العادية (العناية الواجبة للزبون)، والتي قد تكون مع متطلبات معززة في جوانب معينة ؛
- مخاطر عالية: تؤدي إلى التطبيق المنهجي لتدابير العناية الواجبة المعززة (EDD) ، مما يتطلب المزيد من التوثيق المتعمق والمراقبة المستمرة المعززة لعلاقة الأعمال.

يضمن هذا النهج التقييم الموضوعي وإمكانية تتبع القرارات والتطبيق المتسق لتدابير العناية الواجبة القائمة على المخاطر عبر أعمال المؤسسة.

هـ- تفسير النتيجة الإجمالية ومواءمة مستويات المخاطر: يجب على المؤسسة الخاضعة لتحديد عتبات واضحة لتفسير إجمالي درجة المخاطر المتأصلة (على سبيل المثال: الدرجة > 1.5 = منخفض، 1.5-2.5 = متوسط، < 2.5 = عالية).

وللمؤسسات الملزمة الحرية في وضع مصفوفة خاصة بها لمستويات المخاطر ومقياس التصنيف الذي تعتبره أكثر صلة بأنشطتها وموجز المخاطر لها.

و- تفاصيل معايير التصنيف: بالنسبة لكل عامل خطر (زبون، منتج، جغرافيا، معاملة)، يجب أن تكون المعايير التي تحدد المستويات "المنخفضة" أو "المتوسطة" أو "العالية" موضوعية قدر الإمكان. وقد تشمل عناصر نوعية (مثل وجود شخص معرض سياسيا، ونوع المنتج) وعناصر كمية (مثل عدد المعاملات الشهرية، ومتوسط حجم المعاملات، والعتبات التراكمية). يجب على المؤسسة الخاضعة لتحديد هذه المعايير بطريقة خاصة بأنشطتها وتعرضها للمخاطر.

ز- اتساق تصنيفات الامتثال/الرقابة: لتقييم مستويات الامتثال أو فعالية الضوابط، يطلب من المؤسسات الخاضعة أيضا الاعتماد على مقياس متسق:

- 4 = مستوى عال من الامتثال/التحكم: يشير إلى التطبيق الصارم والفعالية المثبتة لتدابير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- 3 = الامتثال المرضي: يتم استيفاء المتطلبات بشكل عام، ولكن من الممكن إجراء تحسينات طفيفة؛
- 2 = ضوابط فعالة جزئيا: توجد أوجه قصور كبيرة في تطبيق الضوابط، مما يتطلب إجراءات تصحيحية عاجلة؛
- 1 = ضوابط غير كافية: الامتثال للضوابط وفعاليتها قاصران بشدة، مما يعرض المؤسسة لمخاطر كبيرة.

### 3.2. نموذج مصفوفة التقييم الذاتي لفعالية الرقابة

يقترح هذا النموذج لمساعدة المؤسسات الخاضعة على تقييم فعالية ضوابطها الداخلية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، استنادا إلى فئات الرقابة الرئيسية. هذا النموذج توضيحي ويجب تكييفه مع خصوصيات كل مؤسسة خاضعة:

مسؤول	الموعد المحدد	الإجراءات الموصى بها	نقاط الضعف / الفجوات	نقاط القوة	التقييم الذاتي (مثل ممتاز ، جيد ، جزئي ، ضعيف)	الوصف (تصف المؤسسة عمليتها)	سؤال التقييم	فئة الرقابة
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	على سبيل المثال: "إطار حوكمة قوي"	التقييم الذاتي: "ممتاز"	توضح المؤسسة: على سبيل المثال "سياسة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ، تجتمع لجنة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب كل ثلاثة أشهر"	هل التزام مجلس الإدارة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل واضح وفعال؟	الحوكمة
على سبيل المثال: "إدارة المخاطر"	مثال: "الربع 4" 2025	على سبيل المثال "مراجعة" ترجيح عوامل الخطر وفقا للأنماط الجديدة"	على سبيل المثال "ترجيح عوامل الخطر التي لم تتم مراجعتها لمدة 3 سنوات"	على سبيل المثال: "منهجية واضحة ، دمج ENR/ESR"	التقييم الذاتي: "جيد"	تصف المؤسسة: على سبيل المثال "يتم تحديث خرائط المخاطر سنويا ، ومراجعتها من قبل لجنة المخاطر"	هل عملية التقييم الذاتي قوية وموثقة ويتم تنفيذها بانتظام؟ هل يدمج استنتاجات ENR/ESR؟	التقييم الذاتي للمخاطر
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	على سبيل المثال: "الفصل الصارم بين الواجبات"	التقييم الذاتي: "ممتاز"	وتصف المؤسسة ما يلي: "على سبيل المثال " مخطط تنظيمي معتمد، إجراءات المكتب الخلفي منفصلة عن إجراءات المكتب الأمامي"	هل الهيكل التنظيمي مناسب؟ هل الفصل بين الواجبات كاف؟	التنظيم
على سبيل المثال: "الامتثال"	على سبيل المثال: "الربع 3" 2025	على سبيل المثال: "تحديث الإجراءات"	على سبيل المثال: "بعض الإجراءات عفا عليها الزمن"	على سبيل المثال: "المستندات موجودة"	التقييم الذاتي: "جزئي"	تصف المؤسسة: على سبيل المثال "دليل إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب متاح على الإنترنت ، مراجعة سنوية"	هل السياسات والإجراءات شاملة وواضحة وسهلة المنال ومحدثة؟	السياسات والإجراءات
								تكرر ذلك بالنسبة لفئات الرقابة المدرجة في النقطة 3.VII: العناية الواجبة للزبائن ، والمراقبة والكشف ، والدعم والرقابة الخ ...

## 4.2. مخططات التدفق والجدول الملخصة

يوضح هذا القسم التنسيقات المرئية التي يمكن أن تسهل فهم ورصد نظام LAB/FT/FPADM. وتوفر هذه الأدوات، التي سيتم تطويرها وتكليفها من قبل كل مؤسسة خاضعة، تمثيلاً واضحاً للعمليات والبيانات الرئيسية.

أ- مخططات التدفق: تمثيلات رسومية للعمليات الرئيسية للجهاز، مثل:

- عملية الدخول في علاقة مع الزبائن؛
- عملية إدارة التنبيهات والعمليات غير العادية؛
- اتخاذ قرار بشأن المعاملات المشبوهة وعملية الإبلاغ عنها (DDS)؛
- عملية تحديث خرائط المخاطر.

ب- الجداول الملخصة: ملخصات مرئية للبيانات أو المعايير الضرورية للمراقبة المستمرة، على سبيل المثال:

- قائمة الدول عالية المخاطر أو الدول الخاضعة للعقوبات؛
- عتبات اليقظة الخاصة بمنتجات أو عمليات معينة؛
- مؤشرات المخاطر الرئيسية حسب تصنيف أو شريحة الزبائن.

ج- مثال على لوحة القيادة KPI / KRI: لوحة القيادة هذه هي أداة مراقبة اصطناعية تعرض مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) لنظام LBA/FT/FPADM. لكل مؤشر، يعرض "الهدف" (القيمة المطلوبة)، و "القيمة الحالية"، و "الاتجاه" (على سبيل المثال، سهم يشير إلى زيادة أو نقصان أو استقرار)، و "حالة مرئية" (على سبيل المثال، إشارة ضوئية: أخضر إذا تم الوصول إلى الهدف، برتقالي إذا لوحظ انحراف معتدل، أحمر إذا لوحظ انحراف كبير).

المؤشر	الهدف	القيمة الحالية	الاتجاه	الحالة المرئية
% ملفات الزبائن المحدثة	< 95%	92%	▼	أحمر
متوسط الوقت اللازم للتعامل مع التنبيهات	> 2 أيام	3 أيام	▲	برتقالي
عدد DDS المرسل / الشهر	ن.	5	↔	أخضر
عدد الزبائن الجدد	> 5%	6%	▲	أحمر

## 5.2. إدارة البيانات لتقييم المخاطر

يستند التقييم الدقيق للمخاطر إلى جمع وتحليل البيانات ذات الصلة، النوعية والكمية على حد سواء. ويجب على المؤسسات الخاضعة أن تضع إجراءات فعالة لضمان الإدارة الفعالة للبيانات المطلوبة لنظامها لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أ- جمع البيانات: التأكد من جمع المعلومات اللازمة لتقييم عوامل الخطر (مثل أنواع الزبائن وخصائص المنتج وأحجام ومبالغ المعاملات حسب القناة والمنطقة الجغرافية) بطريقة منهجية وشاملة وموثوقة.

ب- الموثوقية والنزاهة: الضمان المستمر لجودة وموثوقية وسلامة البيانات المستخدمة في حساب المخاطر واتخاذ القرارات.

ج- تحليل المؤشرات: استغلال المؤشرات الرئيسية، بما في ذلك عدد العمليات ومبالغها، لتحسين فهم وتصنيف المخاطر المتأصلة والمتبقية.

د - أدوات التقييم: يوصى بشدة باستخدام جداول البيانات المنظمة أو قواعد البيانات أو نظم المعلومات المخصصة لتسجيل المخاطر وحسابها وعرضها. يمكن لهذه الأدوات أن تدمج منطوق حسابي محدد وتتيح إدارة بيانات متسقة عبر الأبعاد المختلفة للمخاطر (الزبون، المنتج، القناة، الجغرافيا، إلخ).

إمكانية تتبع البيانات: الاحتفاظ بسجل دائم لجميع البيانات والمعلومات المستخدمة ونتائج التقييمات للسماح بمراقبة الاتجاهات وتطورات المخاطر وتسهيل عمليات التدقيق الداخلية والخارجية.